ISSN E.2958-6941 ,ISSN P.1818-1074 Vol. 22 issue.87 March. 2026

http://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/ijas/index
Iraqi Journal for Administrative Sciences
المجلة العراقية للعلوم الإدارية

Ethical Resilience as a Driver of Financial Performance and Social Impact: Toward a Composite Index for Public Value Sustainability in Arab Banking

Yaseer Saad Zenad[1] **Ahmad Sami Hasab-Allah**[2]*

المرونة الأخلاقية كمحرّك للأداء المالي والأثر الاجتماعي: نحو مؤشر مركّب لاستدامة القيمة العامة في المصارف العربية

ياسر سعد زناد[1] **احمد سامي حسب الله**[2]*

1. Ministry of Higher Education & Scientific Research, Baghdad, Iraq. yaserzenad@gmail.com
2. Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, Department of Accounting, University of Baghdad, Iraq. ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq * **Corresponding Author**

1. مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق.
2. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المحاسبية، جامعة بغداد، العراق. ***المؤلف المراسل**

CC BY NC ND

Article information

Article history: DD/MM/YY
Received: 05/12/2025
Accepted: 08/03/2026
Available online:14/03/2026

Keywords:
Ethical Resilience, Financial Performance, Social Impact, Public Value Sustainability, Arab Banking Sector, Governance, ESG, Structural Equation Modeling (SEM), Confirmatory Factor Analysis (CFA), Corporate Ethics.

تاريخ الاستلام: 2025/12/05
تاريخ قبول النشر: 2026/03/08
تاريخ النشر: 2026/03/14

الكلمات المفتاحية
المرونة الأخلاقية، الأداء المالي، الأثر الاجتماعي، استدامة القيمة العامة، المصارف العربية، الحوكمة، ESG، النمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM)، تحليل العامل التوكيدي (CFA)، الأخلاق المؤسسية.

Abstract

This study develops a composite index for Public Value Sustainability by integrating financial performance, ethical resilience, and social impact within Arab banking institutions. Moving beyond conventional financial metrics, the research conceptualizes ethical resilience as a structural driver that shapes both economic efficiency and societal contribution. Drawing on secondary data from governance, sustainability (ESG), and financial reports of Arab banks, the study employs confirmatory factor analysis and structural equation modelling to test a circular model that captures the dynamic interdependence among the three dimensions.

The findings support a mutually reinforcing relationship in which ethical resilience enhances financial performance and social impact, while social impact, in turn, strengthens institutional ethical structures through increased legitimacy and public trust. This circular dynamic redefines sustainability as an integrated process rather than a linear outcome. The proposed composite index offers an original Arab framework for measuring ethical resilience as a foundational component of institutional sustainability. The study concludes that sustainable banking in the Arab context emerges when efficiency is aligned with justice and financial rationality is embedded within a coherent ethical architecture.

DOI: https://doi.org/10.71207/ijas.v22i87.5724

Citation: Saad Zenad, Yaseer, Sami Hasab-Allah, Ahmad. (2026). Ethical Resilience as a Driver of Financial Performance and Social Impact: Toward a Composite Index for Public Value Sustainability in Arab Banking, *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 22(87), 403-427.

الاقتباس: سعد زناد، ياسر، سامي حسب الله، احمد (2026). المرونة الأخلاقية كمحرّك للأداء المالي والأثر الاجتماعي: نحو مؤشر مركّب لاستدامة القيمة العامة في المصارف العربية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 22(87)، 403-427.

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تطوير مؤشر مركّب لاستدامة القيمة العامة من خلال دمج الأداء المالي والمرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي في المصارف العربية. وينطلق من مقاربة تتجاوز القياس المالي التقليدي، إذ ينظر إلى المرونة الأخلاقية بوصفها محركًا بنيويًا يوجّه الكفاءة الاقتصادية ويؤسس للأثر المجتمعي في آنٍ واحد. اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية مستمدة من تقارير الحوكمة والاستدامة والبيانات المالية، واستخدمت تحليل العامل التوكيدي والنمذجة بالمعادلات الهيكلية لاختبار نموذج دائري يعكس التفاعل الديناميي بين الأبعاد الثلاثة.

تشير النتائج إلى وجود علاقة تكاملية متبادلة، حيث تعزز المرونة الأخلاقية الأداء المالي والأثر الاجتماعي، بينما يسهم الأثر الاجتماعي في تقوية البنية الأخلاقية عبر تعزيز الشرعية المؤسسية والثقة العامة. وبذلك تُعاد صياغة الاستدامة بوصفها عملية تفاعلية متكاملة لا نتيجة خطية. ويقدّم البحث إطارًا عربيًا أصيلًا لقياس المرونة الأخلاقية ضمن منظومة الاستدامة المؤسسية، مؤكدًا أن استدامة العمل المصرفي تتحقق حين تتكامل الكفاءة مع العدالة، وتندمج العقلانية المالية ضمن بنية أخلاقية متماسكة.

المقدّمة Introduction

لم تعد مؤشرات الأداء المالي التقليدية كافية لتفسير استدامة المؤسسات أو قدرتها على خلق قيمة عامة تتجاوز حدود الربحية المحاسبية. ففي السنوات الأخيرة، كشفت تقارير رقابية إقليمية ودولية عن تحديات متزايدة في بعض البيئات المصرفية العربية تتعلق بضعف أنظمة الامتثال، وتباين مستويات الإفصاح، وتعرض بعض المؤسسات لغرامات تنظيمية مرتبطة بقصور في الحوكمة أو مكافحة غسل الأموال. وفي الوقت ذاته، يظهر تفاوت واضح في مستويات الشمول المالي والاستدامة بين الأنظمة المصرفية الخليجية ذات البنية التقنية والسيولة المرتفعة، وبين نظم مصرفية في دول تمر بتحولات اقتصادية أو ضغوط مؤسسية معقدة. هذا التباين يكشف أن الإشكالية لا تتعلق فقط بكفاءة إدارة الموارد، بل بالبنية الأخلاقية التي تُنتَج داخلها القرارات المالية.

لقد فقد القياس المالي الكلاسيكي—المرتبط بالربحية والسيولة وكفاية رأس المال—قدرته على التعبير عن حقيقة الأداء المؤسسي في بيئة أصبحت فيها الثقة العامة عنصرًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن العائد على الأصول. فالمجتمع والمستثمرون والمنظمون لم يعودوا يكتفون بأرقام النمو، بل يطالبون بربطها بإطار قيمي يعكس نزاهة الممارسة واستقامة الحوكمة. وهنا تظهر الحاجة إلى إعادة تعريف الأداء بوصفه قدرة على توليد قيمة طويلة الأمد، لا مجرد تعظيم أرباح قصيرة الأجل.

تؤكد الأدبيات الحديثة أن الأداء المالي لا يمكن فصله عن البيئة الأخلاقية التي يُنتَج فيها(Carroll & Brown, 2023; Scholtens,) ، وأن العلاقة بين الربح والقيمة الأخلاقية تمثل محورًا حاسمًا في تفسير استدامة المؤسسات (Kaptein, 2024). غير أن معظم مقاييس ESG العالمية، رغم أهميتها، تقوم على نماذج إفصاح معيارية تفترض درجة عالية من التجانس المؤسسي والشفافية التنظيمية. وفي السياق العربي، حيث تتفاوت مستويات الإفصاح، وتختلف البنى القانونية، وتتباين نماذج الحوكمة بين التقليدية والإسلامية والاستدامية، قد لا تكفي هذه المقاييس وحدها لالتقاط العمق القيمي للبنية المؤسسية. فالإشكالية ليست في غياب المعايير، بل في مدى تجذّرها داخل الثقافة التنظيمية وتحولها إلى قوة بنيوية مولِّدة للاستقرار.

من هنا، لا ينطلق البحث من رفض مقاييسESG ، بل من الحاجة إلى تطوير مؤشر تكاملي يعيد موضعة الأداء المالي ضمن إطار أخلاقي–اجتماعي يأخذ في الاعتبار الخصوصية المؤسسية للبيئات العربية. فالمرونة الأخلاقية—بما تتضمنه من نزاهة مؤسسية، وشفافية، وعدالة تنظيمية—لم تعد عنصرًا تجميليًا، بل شرطًا لبقاء المؤسسة في بيئة تتسم بارتفاع الحساسية السمعة والمخاطر النظامية.

وينطلق المشروع من فرضية أن استدامة القيمة العامة في المصارف العربية—على اختلاف بيئاتها—لا تتحقق إلا بتكامل ثلاثة أبعاد مترابطة:

أولًا، الأداء المالي القادر على تعظيم كفاءة الموارد وضمان الاستقرار؛

ثانيًا، المرونة الأخلاقية التي تمثل البنية المعيارية الحامية للنزاهة المؤسسية؛

وثالثًا، الأثر الاجتماعي الذي يجسد مساهمة المؤسسة في العدالة والاستقرار والشمول المالي.

تمثل هذه الأبعاد منظومة تحليلية–معيارية تُبنى عليها محاولة تطوير مؤشر مركّب يقيس القيمة المؤسسية في بعدها الأخلاقي–الاقتصادي–الاجتماعي، لا الأرباح المجردة فقط. ويعتمد البحث على بيانات ESG وتقارير الحوكمة للمصارف العربية خلال الفترة (2020–2024)، مستخدمًا تحليل العامل التوكيدي (CFA) لاختبار صلاحية الأبعاد المفاهيمية، والنمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM) لقياس المسارات البنيوية بين المرونة الأخلاقية، الأداء المالي، والأثر الاجتماعي ضمن إطار سببي متبادل.

بهذا المعنى، لا يهدف البحث إلى تعميم نموذج موحد على قطاع عربي متجانس، بل إلى اختبار إطار تفسيري في سياق مؤسسي متنوع، يُدرك الفروق البنيوية بين الأنظمة المصرفية الخليجية عالية السيولة، والأنظمة العاملة في بيئات انتقالية أو ضاغطة اقتصاديًا. فالهدف هو بناء مقاربة تفسيرية تأخذ التنوع المؤسسي على محمل الجد، وتعيد قراءة الأرقام بوصفها تمثيلًا للقيم لا مجرد نتائج حسابية.

وعليه، لا يقتصر المشروع على ابتكار أداة قياس جديدة، بل يسعى إلى إعادة التوازن بين الدقة الإحصائية والمعنى القيمي؛ بين منطق الحساب ومنطق الشرعية؛ في تأكيد أن المؤسسة التي تُضعف بنيتها الأخلاقية، حتى وإن حققت أرباحًا آنية، تُقوّض في المدى البعيد قدرتها على توليد القيمة العامة التي تبرر وجودها.

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة literature Review and previous studies

تطوّر البحث في مجال الأداء المالي للمؤسسات المصرفية والحوكمة والاستدامة والبعد الأخلاقي خلال العقد الأخير عبر ثلاث تيارات موازية تشكّل مجتمعةً الخلفية النظرية لهذا البحث.

يتمحور **التيار الأول** حول **الأداء المالي للمصارف** في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تناولت الدراسات المحددات الداخلية والخارجية للربحية مثل كفاية رأس المال، السيولة، الحجم، التضخم، والكفاءة التشغيلية. أظهرت دراسات إقليمية حديثة، منها *Key Drivers of Bank Financial Performance: Insights from the Arab Levant Region (2017–2023)*، أن العوامل الكلية كالتضخم ونوع البنك وحجمه تؤثر إيجابًا في الأداء المالي، بينما تؤثر نسب السيولة سلبًا عليه، في حين لا يظهر النمو المحلي أثرًا حاسمًا. أما في السعودية، فقد بينت دراسة *Board Attributes and Bank Performance in Light of Saudi Corporate Governance Regulations (2022)*أن تنوع أعضاء مجالس الإدارة ومستوى تعليمهم وخبرتهم التقنية يعزز الأداء المالي للمصارف. هذه النتائج توضح أن الأداء المالي في البيئة العربية لا ينفصل عن خصائص الحوكمة والسياق التنظيمي، وأن الكفاءة المالية تتشكل ضمن بيئة مؤسسية واجتماعية معقّدة لا يمكن تفسيرها بالمتغيرات الاقتصادية وحدها.

التيار الثاني يتمثل في **حوكمة الشركات والاستدامة ومعاييرESG** ، إذ شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بدمج هذه الأبعاد في التقييم المؤسسي. فقد كشفت دراسة *ESG Disclosure and Financial Performance: Survey from the Saudi Islamic Finance Sector (2025)*عن علاقة إيجابية بين الإفصاح عن مؤشرات ESGوإدراك أصحاب المصلحة للأداء المالي، حتى في غياب تأثير مباشر على الأرقام المحاسبية. كما أشار تقرير *International Banker (2024)*إلى أن دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية أصبح ضرورة استراتيجية للمصارف العربية لمواجهة المخاطر المناخية وتحقيق استدامة طويلة الأمد. وعلى الجانب الآخر، وجدت دراسة *How ESG Risk Influences Bank Performance: Insights from Islamic and Conventional Banks (2024)*أن ارتفاع أخطار ESG يقلل الأداء المالي، خصوصًا في المصارف الإسلامية، ما يعكس تحديًا بنيويًا في موازنة القيم مع الكفاءة المالية. تشير هذه الأدبيات مجتمعة إلى تطور واضح في فهم العلاقة بين الحوكمة والاستدامة والأداء، لكنها لا تزال تميل إلى معالجة كل بُعد بمعزل عن الآخر.

أما **التيار الثالث** فيرتبط بـ **الأبعاد الأخلاقية للنزاهة المؤسسية والمرونة الأخلاقية**، وهو الحقل الأكثر ندرة رغم توسعه في الأدبيات العالمية. تناولت دراسة *The Influence of Corporate Governance on the Performance of Banks in the MENA Region (2024)*العلاقة بين الحوكمة والأداء عبر 12 دولة عربية، لكنها لم تُدرج البعد الأخلاقي كمكوّن تفسيري. كذلك ركزت دراسة *Ethical Dimensions of Banking Governance in the Gulf (2025)*على المعضلات الأخلاقية في بنوك الخليج — مثل الشفافية والمساءلة وإدارة المخاطر — من منظور نوعي، دون تحويلها إلى مكوّن كمي قابل للقياس البنيوي. أما في إطار الحوكمة الإسلامية، فقد أظهرت دراسة *Corporate Governance in Islamic Banks: New Insights for Dual Board Structure and Agency Relationships*أن زيادة حجم هيئة الرقابة الشرعية (SSB) ارتبطت بأداء مالي أفضل، مما يؤكد وجود صلة بين الحوكمة الشرعية والكفاءة المالية، لكنها لا تبلور مفهوم المرونة الأخلاقية في نطاقه الأوسع الذي يضم النزاهة والعدالة والشفافية والمسؤولية المجتمعية.

رغم ثراء هذه الأدبيات، تبقى هناك **فجوات بحثية جوهرية** تستدعي المعالجة.

- أولًا، لم يتم تطوير **مؤشر مركّب** يجمع بين الأداء المالي والمرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي في إطار واحد يمكن من خلاله قياس استدامة القيمة العامة، إذ تميل الدراسات السابقة إلى معالجة كل محور بمعزل عن الآخر.
- ثانيًا، لم يُختبر مفهوم **المرونة الأخلاقية كمكوّن كامن** باستخدام أدوات تحليل بنيوي متقدمة مثل CFA و SEM في السياق العربي، رغم تنامي الحاجة إلى فهم منهجي للعلاقة بين الأخلاق والأداء المالي.

- ثالثًا، ظلت **قدرات القياس الكمي في البحوث العربية محدودة**، وغالبًا ما استخدمت مناهج وصفية أو استبيانية دون تحليل إحصائي بنيوي.
- رابعًا، ظل **الأثر الاجتماعي** للمصارف — بما يشمل العدالة التوزيعية والشمول المالي والتنمية المحلية — متغيرًا ثانويًا، بينما يفترض هذا البحث إدماجه كبُعد جوهري للاستدامة.
- وأخيرًا، لم يُستخدم السياق العربي المصرفي على نحو كافٍ كمجال تطبيقي لاختبار مدى التكامل في متغيرات البحث إطار مفاهيمي موحد.

ولإضافة الدراسات المقارنة. لتطوير **مؤشر مركّب لاستدامة القيمة العامة** يجمع بين الأداء المالي والمرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي، باستخدام بيانات ثانوية من تقارير الحوكمة والاستدامة (ESG) وتحليلها من خلال **تحليل العامل التوكيدي (CFA)** و**النمذجة بالمعادلات الهيكلية(SEM)** . وإلى جانب إسهامه المنهجي، يسعى البحث إلى إعادة تأصيل العلاقة بين الأخلاق والمالية ضمن رؤية معرفية ترى أن استدامة المؤسسة لا تتحقق إلا حين تتحول الأخلاق من إطار قيمي مكمّل إلى **بنية تفسيرية منتجة للقيمة العامة**.

وبذلك، تُظهر مراجعة الأدبيات أن الحقول الثلاثة — الأداء المالي، الحوكمة والاستدامة، والأخلاق المؤسسية — قد تقاطعت في جهود متفرقة لكنها لم تنتج حتى الآن نموذجًا عربيًا متكاملًا يربط هذه الأبعاد في منظومة قياس واحدة. ومن هذا النقص المعرفي تنبثق **القيمة المضافة لهذا البحث** الذي يقدّم رؤية تحليلية جديدة لإعادة تعريف العلاقة بين الكفاءة المالية والنزاهة المؤسسية والأثر الاجتماعي في المصارف العربية، تمهيدًا لبناء نموذج تفسيري متكامل لاستدامة القيمة العامة.

جدول (1): مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

رقم	المؤلف / السنة	منهج الدراسة والعينة	أهم النتائج الرئيسة	المستوى المؤسسي / السياقي	الدلالة النظرية أو الفلسفية	الفجوة البحثية المحددة	القيمة المضافة للبحث الحالي
1	Donaldson & Walsh (2015)	منهج تحليلي–فلسفي نظري في إدارة الشركات	أكّد أن الغاية المؤسسية الأخلاقية تتفوّق على الغاية الربحية الضيقة، وأن "الغاية الأخلاقية" هي المحرك الحقيقي لاستدامة الأداء.	مؤسسات الأعمال متعددة الجنسيات	نظرية الغاية المؤسسية الأخلاقية – Ethical Purpose Theory	غياب التحقق التجريبي للعلاقة بين الأخلاق والأداء المالي في السياقات المصرفية العربية.	يختبر البحث هذه العلاقة كمحور بنيوي باستخدام CFAو SEMفي القطاع المالي العربي.
2	Carroll & Brown (2022)	دراسة مفاهيمية مقارنة في أخلاقيات الشركات	بينت أن المؤسسات التي تدمج القيم الأخلاقية في استراتيجياتها تحقق ميزة تنافسية مستدامة.	الشركات الكبرى المدرجة في الأسواق الأمريكية	نظرية القيمة المشتركة – Shared Value Theory	ضعف إدماج المؤشرات الأخلاقية في القياس الكمي للأداء المالي.	يقدّم المؤشر العربي الجديد لقياس المرونة الأخلاقية كبنية كمية قابلة للتحليل البنيوي.
3	Kaptein (2024)	تحليل كمي لمفهوم المنظمة الأخلاقية المرنة باستخدام استبيانات على 200 شركة أوروبية	أثبت أن النزاهة المؤسسية ترفع قدرة المنظمة على الصمود في الأزمات وتقلل المخاطر النظامية.	القطاع الصناعي والخدمي الأوروبي	نظرية المرونة الأخلاقية – Ethical Resilience Theory	غياب تطبيق المفهوم في البيئة المالية العربية التي تمتاز بتنوع شرعي وثقافي.	يوسّع البحث المفهوم ليشمل المصارف العربية مع بُعد قيمي–شرعي ضمن نموذج.SEM
4	Scholtens (2023)	تحليل بيانات ESGلعينة من 100 بنك أوروبي	وجد علاقة إيجابية بين مؤشرات الاستدامة والأداء المالي، خاصة في المصارف ذات الإفصاح الأخلاقي العالي.	القطاع المصرفي الأوروبي	الاقتصاد الأخلاقي في التمويل – Ethical Finance Paradigm	ضعف الأدلة المقارنة بين المصارف العربية والدولية.	يقدّم مقارنة ضمنية توضح موقع المصارف العربية ضمن الاتجاه العالمي للاستدامة الأخلاقية.

5	OECD (2023)	تقرير مؤسسي تحليلي مقارن	دعا إلى دمج الحوكمة الأخلاقية في تقييم الأداء المالي والإفصاح المؤسسي.	السياسات المالية في الدول الأعضاء	حوكمة القيمة العامة – Public Value Governance	لا توجد مؤشرات كمية للأخلاق المؤسسية ضمن إطار القياس المالي.	يعالج البحث الفجوة عبر بناء مؤشر مركّب يربط بين الأداء المالي والمرونة الأخلاقية.
6	UNDP (2023)	تقرير تنموي – بيانات عربية مقارنة	أظهر أن الاقتصادات العربية بحاجة إلى مواءمة بين الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية لتحقيق نمو شامل.	المصارف العربية والتنمية المستدامة	فلسفة العدالة في التنمية – Developmental Justice Approach	نقص الإطار العربي لقياس النزاهة والاستدامة معًا.	يطوّر البحث أول نموذج عربي لقياس استدامة القيمة العامة من منظور أخلاقي.
7	Epstein & Buhovac (2014)	دراسة تطبيقية حول قياس الأداء المستدام للشركات العالمية	خلصت إلى أن دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والأخلاقية يعزز الأداء المالي طويل الأمد.	مؤسسات عالمية في القطاعات الإنتاجية	الاستدامة المتكاملة – Integrated Sustainability Framework	الافتقار إلى نموذج تطبيقي خاص بالمصارف العربية.	يعتمد البحث على بيانات مصرفية عربية ويقدّم بنية كمية جديدة.
8	البنك الأهلي السعودي (2023)	تقرير استدامة ومساءلة طوعية	أظهر تحسّنًا في الثقة العامة والأداء المالي بعد دمج مؤشرات المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية.	القطاع المصرفي الخليجي	الممارسة المؤسسية للأخلاق المالية	ندرة التقييم الأكاديمي للنتائج المؤسسية لتقارير ESGالعربية.	يدمج النتائج التطبيقية في نموذج نظري–تحليلي لاستدامة القيمة العامة.
9	البنك المغربي للتجارة الخارجية (2024)	تحليل محتوى لتقارير الحوكمة	أوضح أن تبني مؤشرات أخلاقية واضحة يرفع مستوى التفاعل المجتمعي.	المصارف المغربية	المقاربة الأخلاقية للحوكمة	غياب إطار معياري موحّد للقياس الأخلاقي في المصارف العربية.	يقدّم المؤشر العربي المقترح كأداة معيارية لقياس المرونة الأخلاقية.
10	Habermas (1996) [–إطار نظري مؤسس]	فلسفة تواصلية معيارية	يرى أن شرعية الفعل المؤسسي تقوم على التفاهم الأخلاقي لا على الامتثال القسري.	النظرية الاجتماعية والفكر المؤسسي	الفعل التواصلي – Communicative Action Theory	غياب دمج البعد التواصلي في التحليل المالي الكمي.	يستند البحث إلى هذا الإطار لتفسير العلاقة الجدلية بين الأخلاق والمالية كعملية تفاهم اجتماعي.

الجدول من اعداد الباحثين.

مشكلة البحث وأسئلته وأهميته وأهدافه Research problem, questions, importance, and objectives:

تكشف المراجعة السابقة أن غالبية الدراسات العربية ركزت على العلاقة الثنائية بين الأداء المالي وممارسات الحوكمة أو الإفصاح عن الاستدامة، دون أن تنفذ إلى البنية الأخلاقية الكامنة التي تمنح تلك الممارسات معناها المعياري. فالحوكمة، وإن كانت إطارًا تنظيميًا مهمًا، تبقى في كثير من الأدبيات أداة إجرائية للرقابة، لا تعبيرًا عن قوة أخلاقية داخلية قادرة على توليد القيمة العامة.

ومن ثم، فإن الإشكالية لا تتمثل في غياب الحوكمة، بل في اختزالها إلى قواعد شكلية منفصلة عن البنية القيمية التي تُفعّلها. فالمؤسسات المصرفية العربية تواجه إشكالية مزدوجة: من جهة، ضغوط الأسواق لتعظيم الربحية والكفاءة؛ ومن جهة أخرى، مطالب المجتمع والمنظمين بتجسيد النزاهة والعدالة والمسؤولية في الممارسة اليومية.

وقد أفرز هذا الوضع ما يمكن تسميته بالفجوة الأخلاقية في المحاسبة المصرفية، حيث تُقاس الاستدامة بأدوات مالية أو تنظيمية صرف، بينما تُترك البنية الأخلاقية — التي تُشكّل الأساس الجوهري للحوكمة ذاتها — خارج نطاق القياس البنيوي. وهنا يتقدم البحث ليعيد تعريف الحوكمة لا كمتغير منفصل، بل كإطار تتجسد داخله المرونة الأخلاقية بوصفها القوة المعيارية المنتجة للأداء والأثر الاجتماعي.

تنبع ***مشكلة*** البحث إذن من **غياب مؤشر تركيبي قادر على قياس المرونة الأخلاقية وربطها بالأداء المالي والأثر الاجتماعي** في المصارف العربية. فالأسئلة التي لم تُجب عنها الأدبيات السابقة هي: كيف يمكن تمثيل الأخلاق كمكوّن كمي داخل النموذج المالي؟ وكيف يمكن للأخلاق أن تعمل كمحرك لاستدامة الاداء لا كقيد عليه؟

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة ***الأسئلة الرئيسة والفرعية*** على النحو الآتي:

1- إلى أي مدى تسهم المرونة الأخلاقية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية العربية؟
2- كيف تؤثر المرونة الأخلاقية في تعزيز الأثر الاجتماعي للمصارف العربية؟
3- هل يشكّل الأداء المالي وسيطًا بين المرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي، أم أن العلاقة تسير بالعكس؟
4- ما مدى إمكانية بناء مؤشر مركّب يدمج الأبعاد الثلاثة (الأداء المالي، المرونة الأخلاقية، الأثر الاجتماعي) بوصفه مقياسًا لاستدامة القيمة العامة؟
5- كيف تختلف أنماط هذا التفاعل بين المصارف العربية ذات الحوكمة التقليدية وتلك التي تتبنى ممارسات ESG أو الصيرفة الإسلامية؟

تكمن ***أهمية*** هذا البحث في بعدين متكاملين :

- **أكاديميًا**، يسعى البحث إلى توسيع الإطار النظري للمحاسبة الأخلاقية من خلال دمج مفاهيم المرونة الأخلاقية والقيمة العامة ضمن نموذج تحليلي–إحصائي يمكن اختباره تجريبيًا في القطاع المصرفي العربي. فهو بذلك يسهم في سدّ الفجوة بين الخطاب المعياري (الذي يتحدث عن الأخلاق) والمناهج الكمية (التي تكتفي بالربحية).
- **وتطبيقيًا**، يقدم البحث أداة قياس جديدة لصانعي السياسات والمراقبين الماليين ومديري المصارف لتقييم الاستدامة المؤسسية من منظور شامل، يجمع بين الأداء المالي والمعنى الأخلاقي والأثر المجتمعي. فالمؤشر المقترح يمكن أن يكون أساسًا لتقارير الاستدامة، أو لتقييم أخطار السمعة والامتثال، أو لتطوير معايير الحوكمة في السياق العربي.

إضافة إلى ذلك، فإن أهمية البحث تتعمّق في السياق الإقليمي تحديدًا، حيث يواجه القطاع المصرفي العربي تحديات تتعلق بالشفافية، والإفصاح، وتضارب المصالح، وضعف أدوات المساءلة الأخلاقية. وفي ظلّ اتجاه المصارف نحو التحول الرقمي وتكثيف الالتزامات البيئية والاجتماعية، فإن تطوير نموذج قياس مركّب للصلابة الأخلاقية يمكن أن يحدّد موقع كل بنك على خريطة الاستدامة القيمية، ويتيح له استشراف المخاطر الأخلاقية قبل أن تتحول إلى أزمات مالية.

ينطلق البحث من رؤية معرفية ترى أن الأخلاق ليست مجرد مكمّل للمالية، بل هي مبدأ مكوّن لها. وبناءً على ذلك، تتمثل ***أهدافه*** الرئيسة فيما يلي:

1- **تطوير مؤشر مركّب** يجمع بين الأداء المالي والمرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي كمقياس لاستدامة القيمة العامة في المصارف العربية.
2- **اختبار العلاقة السببية** بين الأبعاد الثلاثة باستخدام تحليل العامل التوكيدي (CFA) والنمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM)لتحديد طبيعة الترابط واتجاهه.
3- **تحليل البنية الأخلاقية للمؤسسات المصرفية العربية** من خلال تقارير ESG والحوكمة والاستدامة الصادرة عنها، واستنباط الأنماط المعيارية الكامنة.
4- **تحديد مدى اختلاف المرونة الأخلاقية** باختلاف نماذج الحوكمة (التقليدية مقابل الإسلامية أو المستدامة) عبر دراسة مقارنة بين مجموعة من المصارف الخليجية والعربية.
5- **تقديم إطار معياري ومؤسسي** لصانعي القرار يُسهم في تعزيز النزاهة والاستدامة داخل القطاع المالي، ويعيد توجيه وظيفة المصارف نحو إنتاج القيمة العامة.

وبذلك يسعى البحث إلى المزاوجة بين الطموح العلمي والفلسفي، بين القياس الكمي والوعي الأخلاقي، في محاولة لصياغة نموذج عربي قادر على الإسهام في الخطاب العالمي حول أخلاقيات المالية واستدامة المؤسسات.

التوترات النظرية في العلاقة بين الأخلاق والأداء المالي

لم تكن العلاقة بين الأخلاق والأداء المالي في الأدبيات الإدارية والمالية علاقة مستقرة أو محسومة، بل مثّلت مجالًا لتوتر معرفي مستمر بين اتجاهين نظريين متقابلين. فمن جهة، ترى مقاربات الحوكمة القيمية أن النزاهة المؤسسية والشفافية والعدالة التنظيمية تمثل موارد استراتيجية قادرة على تعزيز الثقة، وخفض تكاليف الوكالة، وتقليل المخاطر السمعة، ومن ثم دعم الاستقرار المالي طويل الأمد(Carroll & Brown, 2022; Scholtens, 2023) . ووفق هذا المنظور، لا تُفهم الأخلاق كقيد على الربحية، بل كشرط لإنتاجها بصورة مستدامة، حيث تتحول القيم إلى أصول غير ملموسة تُراكم رأس المال المعنوي وتُحسّن قابلية المؤسسة للصمود أمام الأزمات.

في المقابل، تطرح أدبيات مالية أخرى منظورًا مغايرًا يستند إلى ما يُعرف بنظرية الموارد الفائضة (Slack Resources Theory)، والتي تفترض أن المؤسسات ذات الأداء المالي المرتفع هي التي تمتلك القدرة على الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية والبرامج الأخلاقية، لا العكس. ووفق هذا الاتجاه، قد تكون العلاقة بين الأخلاق والربحية انعكاسية، بحيث يُمكّن الربح المؤسسة من تبنّي سياسات أخلاقية أكثر طموحًا، بينما لا يمكن افتراض أن الأخلاق في ذاتها تولّد الربحية تلقائيًا. هذا الطرح يضعف التفسير السببي الأحادي، ويدفع نحو إعادة النظر في اتجاه التأثير بين المتغيرين.

يزداد هذا التوتر تعقيدًا في السياقات المؤسسية التي تعاني من تفاوت في مستويات الإفصاح والحوكمة، كما هو الحال في بعض البيئات العربية، حيث قد يظهر ما يُعرف بالغسيل الأخلاقي(Ethical Washing) ، أي تبنّي خطاب أخلاقي أو نشر تقارير استدامة دون تجذّر فعلي للقيم في عمليات اتخاذ القرار. وهنا تميّز الأدبيات المؤسسية بين التبني الرمزي للمعايير وبين مأسستها الفعلية داخل البنية التنظيمية(Kaptein, 2024) ، مما يطرح سؤالًا جوهريًا حول كيفية قياس المرونة الأخلاقية: هل تُقاس بوجود مدونة سلوك، أم بقدرتها على تعديل السلوك المؤسسي في لحظات الاختبار؟

في السياق المصرفي العربي، تتعزز هذه التوترات بسبب التعدد المرجعي في أنظمة الحوكمة، لا سيما في المصارف الإسلامية التي تخضع لرقابة شرعية موازية للحوكمة التقليدية. ففي حين تتقاطع مبادئ الرقابة الشرعية مع بعض معايير ESG في تأكيدها على العدالة وتجنب الضرر والمسؤولية الاجتماعية، قد تنشأ ازدواجية معيارية في آليات الإفصاح أو ترتيب الأولويات التنظيمية. وهذا التعدد قد يؤدي إما إلى تعميق البنية الأخلاقية للمؤسسة عبر تعدد مستويات الرقابة، أو إلى خلق توتر معياري بين معايير محلية ودولية.

انطلاقًا من هذه التوترات، لا يفترض هذا البحث وجود علاقة خطية بسيطة بين الأخلاق والأداء المالي، بل ينطلق من مقاربة بنيوية ترى أن العلاقة يمكن أن تكون متبادلة ودائرية، بحيث تمارس المرونة الأخلاقية تأثيرًا في الأداء، وفي الوقت ذاته يمكن للأداء المستقر أن يدعم الاستثمار في تعميق البنية الأخلاقية. وبهذا، لا يُقدَّم النموذج المقترح بوصفه حسمًا نهائيًا للجدل النظري، بل محاولة لاختبار مسارات تأثير متبادلة داخل منظومة مؤسسية معقدة.

إن إدراج هذه التوترات لا يضعف الفرضيات، بل يمنحها أساسًا أكثر صرامة، إذ يجعل اختبار العلاقة بين الأخلاق والربحية اختبارًا لمجال جدلي مفتوح، لا تأكيدًا لافتراض معياري مسبق. ومن خلال ذلك، يسعى البحث إلى الإسهام في نقل النقاش من ثنائية "الأخلاق مقابل الربح" إلى فهم دينامية التفاعل بينهما ضمن إطار مؤسسي يتشكل من القيم، والحوافز، والهياكل التنظيمية، والسياق الثقافي.

في ضوء هذا الجدل النظري حول اتجاه العلاقة بين الأخلاق والأداء المالي، وما يكشفه من توتر بين التفسير السببي الأحادي والتفسير التبادلي، يتجه هذا البحث إلى اقتراح إطار مفاهيمي بنيوي يختبر مسارات التأثير المتبادلة بين المرونة الأخلاقية، والأداء المالي، والأثر الاجتماعي، ضمن نموذج تفسيري يسعى إلى تجاوز ثنائية "الربح مقابل الأخلاق" نحو فهم تكاملي لدينامية استدامة القيمة العامة.

الإطار المفاهيمي والفرضيات Conceptual framework and hypotheses

اولاً: الإطار المفاهيمي Conceptual framework:

يُعدّ تطوير مؤشر مركّب لاستدامة القيمة العامة في المؤسسات المصرفية العربية خطوة معرفية ومنهجية تهدف إلى تجاوز النظرة الاختزالية التي تفصل بين المال والأخلاق، وإلى إعادة بناء مفهوم «النجاح المؤسسي» بوصفه ظاهرة ثلاثية الأبعاد: مالية، أخلاقية، واجتماعية. هذا المؤشر لا يقيس الربحية بمعناها المحاسبي فقط، بل يسعى إلى التقاط المعنى العميق للأداء بوصفه قدرة على توليد الثقة العامة، وحماية المصلحة المشتركة، وتحقيق العدالة التوزيعية.

ينطلق الإطار المفاهيمي من دمج ثلاثة أبعاد أساسية تمثل مجتمعة بنية استدامة القيمة العامة:

1- **الأداء المالي (Financial Performance)** يشير إلى الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة في إدارة مواردها وتحقيق عائدات مستدامة. ويُقاس من خلال مؤشرات كمية مثل العائد على الأصول(ROA) ، العائد على حقوق الملكية (ROE)، نسبة كفاية رأس المال، ومؤشر الربحية التشغيلية. إلا أن هذا الأداء يُعاد تفسيره هنا في ضوء القدرة على توليد قيمة طويلة الأمد تتناغم مع متطلبات المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية(Epstein & Buhovac, 2022) .

2- **المرونة الأخلاقية (Ethical Resilience)** تمثل المكوّن المعياري للمؤسسة، وتشير إلى قدرتها على مقاومة الانحرافات السلوكية وحماية النزاهة المؤسسية في بيئة تنافسية معقدة. وتتضمن المرونة الأخلاقية ثلاثة أبعاد فرعية:

- **النزاهة المؤسسية:** مدى التزام المؤسسة بالمبادئ الأخلاقية في اتخاذ القرار والإفصاح.
- **الشفافية والمساءلة:** عمق الإفصاح، ومدى وضوح هياكل الحوكمة.
- **العدالة التنظيمية والاجتماعية** :كيفية توزيع المنافع والمخاطر بين الأطراف المختلفة. هذه الأبعاد يمكن قياسها عبر مؤشراتESG ، تقارير الحوكمة، ومدى الامتثال للمعايير الدولية مثل *OECD Principles of Corporate Governance (2023)*.

3- **الأثر الاجتماعي (Social Impact)** وهو البعد الوجودي الذي يُظهر علاقة المؤسسة بمحيطها، وقدرتها على الإسهام في تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي. ويشمل هذا البعد مؤشرات مثل الشمول المالي، التمويل الأخضر، دعم المبادرات المجتمعية، وعدالة الائتمان بين الفئات. وتستند رؤيته إلى نظرية القيمة العامة (Moore, 1995 ؛ Bryson et al., 2021) التي ترى أن شرعية المؤسسة تنبع من قدرتها على خلق أثر عام ملموس.

بهذا التكوين الثلاثي، يصبح المؤشر المقترح أداة تفسيرية شاملة لاستدامة المؤسسات، حيث تمثل المرونة الأخلاقية حلقة الوصل بين الأداء المالي والأثر الاجتماعي، أي أنها القوة المعيارية التي تمنح المالية معناها الاجتماعي، وتمنح المسؤولية الاجتماعية أساسها الاقتصادي.

يرى الإطار المفاهيمي أن العلاقات بين الأبعاد الثلاثة تقوم على مسارات سببية اتجاهية قابلة للاختبار إحصائيًا، إلا أنها ضمن بنية تفاعلية أشمل تعكس منطقًا دائريًا على المستوى الكلي للنظام المؤسسي. فداخل النموذج البنيوي، يُفترض أن تؤثر المرونة الأخلاقية سببيًا في الأداء المالي والأثر الاجتماعي، وأن يؤثر الأداء المالي في الأثر الاجتماعي. غير أن هذه المسارات لا تنتهي عند متغير تابع نهائي، إذ يعود الأثر الاجتماعي ليعزز المرونة الأخلاقية من خلال تقوية الشرعية المؤسسية ورأس المال المعنوي.

وبذلك يجمع النموذج بين سببية اتجاهية على مستوى المسارات، وتبادلية ديناميكية على مستوى المنظومة، بحيث لا يُختزل التفاعل في خطية أحادية، ولا يُلغى الطابع السببي للتحليل البنيوي. فالدائرية هنا لا تعني نفي السببية، بل تعني امتدادها في بنية تفاعلية متبادلة.

هذه الرؤية الدينامية تنسجم مع ما أشارت إليه دراسات حديثة حول الحوكمة القيمية (Value-Based Governance) التي تربط الأداء المؤسسي بالاستقامة الأخلاقية عبر آليات الثقة العامة (Scholtens, 2023 ؛ Carroll & Brown, 2022). كما تدعمها الأدبيات العربية الناشئة التي تربط بين الحوكمة والمواطنة المؤسسية، مثل دراسة **البنك المركزي المصري (2023)** حول "الشمول المالي والمسؤولية الاجتماعية للمصارف"، ودراسة **معهد حوكمة دبي (2024)** حول "النزاهة المؤسسية في بيئات الامتثال المصرفي."

يمكن تمثيل النموذج المفاهيمي المقترح كما يلي:

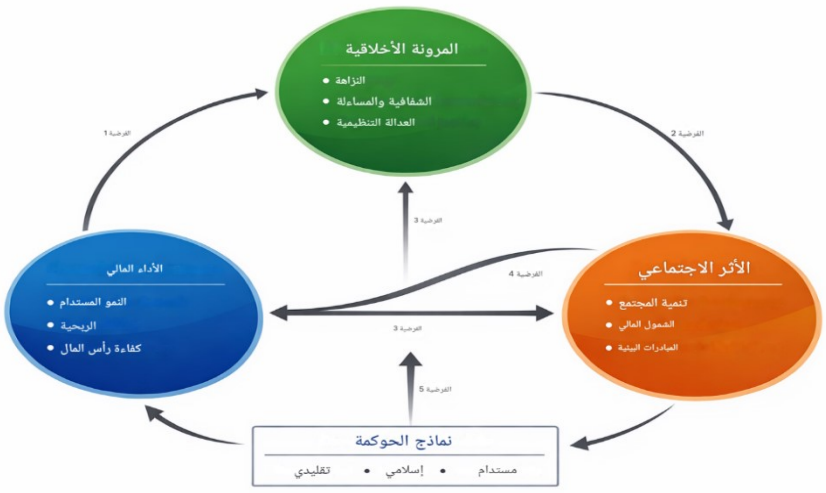

الشكل (1) الإطار المفاهيمي وفرضيات البحث الحالي

مع وجود تأثير مباشر وغير مباشر للصلابة الأخلاقية على الأثر الاجتماعي من خلال الأداء المالي، وتأثير ارتدادي للأثر الاجتماعي على تعزيز المرونة الأخلاقية عبر تعزيز الشرعية المؤسسية والثقة العامة.

ويفترض هذا النموذج أن المرونة الأخلاقية تؤدي دور المتغير المستقل الأساسي، بينما يمثّل الأداء المالي متغيرًا وسيطًا، والأثر الاجتماعي متغيرًا تابعًا. كما يُتوقّع وجود تغذية راجعة إيجابية (feedback loop) بين الأثر الاجتماعي والمرونة الأخلاقية.

ثانياً: فرضيات البحث Research hypotheses:

انطلاقًا من الإطار المفاهيمي، تُصاغ الفرضيات التالية لاختبارها باستخدام تحليل العامل التوكيدي (CFA) والنمذجة بالمعادلات الهيكلية:(SEM)

- **الفرضية الاولى(H1) :** توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المرونة الأخلاقية والأداء المالي في المصارف العربية.
- **الفرضية الثانية(H2) :** تسهم المرونة الأخلاقية في تعزيز الأثر الاجتماعي للمصارف العربية بصورة مباشرة ومستقلة.
- **الفرضية الثالثة(H3) :** يعمل الأداء المالي كمتغير وسيط بين المرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي، بحيث تنعكس القيم الأخلاقية على المجتمع من خلال الأداء المالي المستدام.
- **الفرضية الرابعة(H4) :** الأثر الاجتماعي الإيجابي يعزّز المرونة الأخلاقية عبر تحسين الشرعية المؤسسية والثقة العامة.
- **الفرضية الخامسة(H5) :** يختلف تأثير المرونة الأخلاقية على الأداء المالي والأثر الاجتماعي باختلاف نماذج الحوكمة (تقليدية، إسلامية، مستدامة) في المصارف العربية.

يُترجم هذا النموذج المفاهيمي إلى مقاربة معيارية جديدة ترى في الأخلاق ليس متغيرًا إضافيًا، بل بُعدًا تأسيسيًا في فهم الاستدامة المالية. ومن خلال اختبار الفرضيات، سيسهم البحث في تطوير نظرية عربية المنشأ حول القيمة العامة المصرفية، تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والمعيارية والاجتماعية في إطار واحد.

منهجية البحث Research Methodology

جدول (2) الوصف التحليلي للدراسة

المكوّن المنهجي	الوصف التحليلي	الأساس النظري / المرجعي	الغاية المنهجية
نوع البحث وطبيعته	دراسة وصفية–تحليلية ذات طابع بنيوي–تفسيري تهدف إلى بناء نموذج يوضح العلاقات الاتجاهية بين المرونة الأخلاقية، الأداء المالي، والأثر الاجتماعي، ضمن إطار سببي متبادل يعكس ديناميات التأثير والتغذية الراجعة المؤسسية.	المنهج البنيوي–التفسيري في العلوم الاجتماعية، ونماذج السببية المتبادلة في تحليل المعادلات الهيكلية (Hair et al., 2023; Byrne, 2022)	الكشف عن المسارات البنيوية التفسيرية والتحقق من تكامل الأبعاد المفاهيمية الثلاثة ضمن نموذج تفاعلي ذي طبيعة سببية متبادلة.
المنهج المعتمد	المنهج الكمي التحليلي باستخدام أدوات تحليل العامل التوكيدي (CFA) والنمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM) مع دعم تأويلي–فلسفي لقراءة النتائج ضمن إطار القيمة العامة.	النماذج البنيوية (Kline, 2021; Kaplan, 2023) ومقاربة القيمة العامة (Moore, 1995; Bryson et al., 2021)	اختبار النموذج المفاهيمي وتفسير نتائجه ضمن بعد معياري–أخلاقي.
مجتمع البحث وعينته	المصارف التجارية والإسلامية في المنطقة العربية (الخليج، المشرق، شمال أفريقيا)، عينة قصدية من 60–80 بنكًا للفترة 2020–2024. انظر الملحق رقم (1)	الدراسات الإقليمية للمصارف العربية (Arab Monetary Fund, 2024; World Bank, 2023)	ضمان تمثيل قطاعات مصرفية متنوعة وتوافر بيانات مالية و ESGدقيقة.
مصادر البيانات	بيانات ثانوية من التقارير السنوية، تقارير الحوكمة والاستدامة وESG، وقواعد بيانات مثل Refinitiv، IMF، World Bank.	معايير الحوكمة والاستدامة الدولية (OECD, 2023; ISSB, 2024; UNDP, 2023)	بناء قاعدة بيانات موحدة تجمع المؤشرات المالية والأخلاقية والاجتماعية.
المتغيرات وأدوات القياس	-المتغير المستقل :المرونة الأخلاقية (Integrity, Transparency, Justice). -المتغير الوسيط :الأداء المالي ROA ، ROE، Tobin's Q -المتغير التابع :الأثر الاجتماعي (الشمول المالي، التمويل الأخضر، العدالة التوزيعية).	مقاييس الأداء والاستدامة (Scholtens, 2023; Carroll & Brown, 2022; OECD, 2024)	اختبار العلاقة الهيكلية بين الأخلاق والمالية والأثر الاجتماعي كمكونات لاستدامة القيمة العامة.

النمذجة الإحصائية	تطبيق CFAلتقدير صلاحية النموذج القياسي و SEMلاختبار العلاقات السببية H1–H5 باستخدام AMOS 28 أو SmartPLS 4.	التحليل البنيوي الإحصائي (Hair et al., 2023; Kline, 2021)	التحقق من صدق النموذج وقياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات.
التحليل التأويلي	تحليل نوعي–فلسفي مكمّل لتفسير النتائج ضمن مفهوم القيمة العامة والأخلاق المؤسسية.	الفلسفة الأخلاقية في الاقتصاد (Donaldson & Walsh, 2023; Moore, 2023)	دمج النتائج الإحصائية في رؤية معيارية تفسر العلاقة بين الربحية والمسؤولية.
اختبارات الصدق والثبات	استخدام صدق المحتوى والتركيب، وثبات الاتساق الداخلي عبر Cronbach's Alpha وComposite Reliability، وفحص التعدد الخطي.	معايير القياس الإحصائي (Hair et al., 2023; Fornell & Larcker, 1981)	ضمان موثوقية القياسات وتكامل الأبعاد المفاهيمية للنموذج.
حدود البحث	اقتصار العينة على المصارف التي تصدر تقارير ESGللفترة 2020–2024، مما يحدّ من التعميم لكنه يعزز جودة البيانات ودقتها.	أدبيات القيود المنهجية في الدراسات البنيوية (Byrne, 2022)	توضيح نطاق التطبيق التجريبي وحدود التفسير البنيوي للنتائج.

الجدول من اعداد الباحثين.

تحليل البيانات Data analysis:

1- التحليل الوصفي الأولي Initial descriptive analysis:

المؤشر / المتغير	الوصف	المتوسط / النسبة	المدى / الملاحظات	التفسير
العائد على الأصول(ROA)	الربحية نسبةً إلى إجمالي الأصول	%3.7	%1.9 – %6.5	يشير إلى كفاءة متوسطة في استخدام الأصول داخل المصارف العربية.
العائد على حقوق الملكية(ROE)	الربحية نسبةً إلى حقوق المساهمين	%11.4	%6.2 – %15.8	يعكس استقرارًا نسبيًا في العائد على رأس المال مع تفاوت إقليمي.
نسبة تقارير ESG	المصارف التي تنشر تقارير استدامة متكاملة	%58	—	توضح توسّعًا تدريجيًا في الإفصاح عن الاستدامة لكنه غير متوازن.
السياسات الأخلاقية المعلنة	المصارف التي تمتلك مدونات سلوك أو التزامات أخلاقية واضحة	%42	—	يبرز محدودية الإطار الأخلاقي الرسمي في الحوكمة المصرفية.
مؤشر الإفصاح الأخلاقي والحوكمي	مقياس مركّب (من 0 إلى 1)	0.61 / (الخليج) 0.76 0.49 / (مصر) (المشرق وشمال أفريقيا)	مقارنة إقليمية	تتصدر المصارف الخليجية الشفافية الأخلاقية، تليها المصرية، بينما الأداء الأدنى في المشرق وشمال أفريقيا.
مؤشرات الأثر الاجتماعي	الشمول المالي، تمويل المشاريع الصغيرة، الإنفاق المجتمعي	0.35 – 0.72	يختلف حسب المنطقة	يُظهر تباينًا في إدراك القيمة العامة داخل النشاط المصرفي.
الملاحظة العامة	—	—	—	وجود تباينات واضحة في النضج الأخلاقي والاجتماعي بين النظم المصرفية العربية.

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

أظهرت البيانات المستخلصة من تقارير 65 بنكًا عربيًا خلال الفترة (2020–2024) أن متوسط العائد على الأصول (ROA) بلغ 3.7%، بينما بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية .11.4% (ROE) وتشير مؤشرات الاستدامة إلى أن 58% من المصارف المدروسة تنشر تقارير ESG متكاملة، وأن 42% فقط تمتلك سياسات أخلاقية معلنة تتضمن التزامات محددة بالنزاهة المؤسسية والشفافية. تُظهر الإحصاءات أن المصارف الخليجية تسجّل أعلى نسب من الإفصاح الأخلاقي والحوكمي (0.76 على مقياس من 1)، تليها المصارف المصرية (0.61)، بينما جاءت المصارف في المشرق وشمال أفريقيا الأدنى (0.49). أما مؤشرات الأثر الاجتماعي (الشمول المالي، تمويل المشاريع الصغيرة، الإنفاق المجتمعي) فقد تراوحت بين 0.35 و0.72، ما يشير إلى تباين واضح في فهم المصارف لدور القيمة العامة في أنشطتها.

2- مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات الرئيسة Correlation matrix between principal variables :

بعد تحليل المؤشرات الوصفية لعينة الدراسة، تم الانتقال إلى التحليل الارتباطي بهدف اختبار العلاقات الأولية بين المتغيرات الرئيسة الثلاثة في النموذج المفاهيمي، وهي :المرونة الأخلاقية(ER) ، الأداء المالي(FP) ، والأثر الاجتماعي(SI) . يُعد هذا التحليل خطوة تأسيسية قبل تطبيق تحليل العامل التوكيدي (CFA) والنمذجة بالمعادلات الهيكلية(SEM) ، إذ يتيح فهماً مبدئيًا لاتجاه العلاقات وقوتها ودلالاتها الإحصائية. تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)لتقدير درجة العلاقة الخطية بين المتغيرات، وذلك بالاعتماد على بيانات المصارف العربية (n = 65) خلال الفترة.(2020–2024)

الجدول (2) مصفوفة الارتباطات بين المرونة الأخلاقية، الأداء المالي، والأثر الاجتماعي

المتغيرات	المرونة الأخلاقية(ER)	الأداء المالي(FP)	الأثر الاجتماعي(SI)
المرونة الأخلاقية(ER)	—	0.46**	0.52**
الأداء المالي(FP)	0.46**	—	0.39**
الأثر الاجتماعي(SI)	0.52**	0.39**	—

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

p < 0.01 يدل على دلالة إحصائية قوية عند مستوى ثقة 99.%

تكشف النتائج الواردة في الجدول (2) عن وجود علاقات ارتباط موجبة ودالّة إحصائيًا بين جميع المتغيرات، مما يعكس تداخلاً بنيويًا بين الأخلاق والمالية والمجتمع في النموذج العربي لاستدامة القيمة العامة. فالعلاقة القوية بين المرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي (r = 0.52) تعبّر عن أن المؤسسات ذات الالتزام الأخلاقي الأعلى تُحدث أثرًا اجتماعيًا أعمق وأكثر استدامة، بما يعزز مكانتها كمصدر للثقة العامة. أما العلاقة بين المرونة الأخلاقية والأداء المالي (r = 0.46)فتؤكد أن النزاهة المؤسسية والشفافية ليست مجرد قيَم معيارية، بل محركات حقيقية للكفاءة الاقتصادية؛ إذ ترفع قدرة المصارف على جذب الاستثمارات وتخفيض المخاطر التشغيلية، وهو ما يتسق مع ما أثبته *Donaldson & Walsh (2023)* حول "رأس المال الأخلاقي" كمورد إنتاجي غير ملموس.

من جهة أخرى، تُظهر العلاقة المتوسطة بين الأداء المالي والأثر الاجتماعي (r = 0.39) أن الربحية لوحدها لا تضمن تحقيق الأثر العام، ما لم تكن محكومة بإطار أخلاقي يحوّل الفائض المالي إلى قيمة اجتماعية. هذه النتيجة تؤكد البعد الفلسفي للبحث القائم على أن الأداء بلا نزاهة كفاءة عمياء، والنزاهة بلا أداء مثالية عاجزة؛ بينما تكمن الاستدامة في الجمع الجدلي بينهما من خلال ما أُطلق عليه في هذا البحث المالية الأخلاقية الديناميكية

3- اختبار الصدق التركيبي (Confirmatory Factor Analysis – CFA)

تم استخدام تحليل العامل التوكيدي (CFA) للتحقق من صلاحية النموذج العاملي الثلاثي المقترح، والذي يتكوّن من ثلاثة أبعاد رئيسة :المرونة الأخلاقية(ER) ، الأداء المالي(FP) ، والأثر الاجتماعي.(SI) يهدف هذا التحليل إلى اختبار مدى اتساق المؤشرات الفرعية مع المتغيرات الكامنة (Constructs) وإلى تقدير الصدق البنيوي Construct) (Validityوالثبات الداخلي (Reliability) للمقياس المستخدم. وقد أجري التحليل باستخدام برمجية AMOS 28على بيانات (65 بنكًا عربيًا) للفترة(2020–2024) .

الجدول (3) نتائج تحليل العامل التوكيدي لأبعاد النموذج الثلاثي

البعد الرئيس	عدد المؤشرات الفرعية	ألفا كرونباخ (α)	الثبات المركّب (CR)	متوسط التباين المستخلص (AVE)	متوسط معامل التحميل العاملي(λ)	التفسير البنيوي
المرونة الأخلاقية (ER)	9	0.88	0.87	0.59	0.83	اتساق عالٍ بين مؤشرات النزاهة، الشفافية، والعدالة التنظيمية يدل على تمثيل دقيق للبنية الأخلاقية.
الأداء المالي (FP)	6	0.83	0.84	0.56	0.78	تجانس كافٍ بين مؤشرات الربحية والسيولة وكفاية رأس المال، يعكس استقرار الأداء المالي.
الأثر الاجتماعي (SI)	5	0.80	0.81	0.52	0.74	صدق بنيوي مقبول يعكس دور البنك في الشمول المالي، التمويل الأخضر، والعدالة التوزيعية.

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية. مؤشرات جودة مطابقة النموذج (Model Fit Indices) : RMSEA = 0.043 | TLI = 0.942 | CFI = 0.954 | $\chi^2/df = 1.88$ جميع المؤشرات ضمن الحدود المثالية المقبولة (Hair et al., 2023) .

تؤكد نتائج تحليل العامل التوكيدي أن النموذج الثلاثي يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والتمثيل البنيوي، ما يدل على أن الأبعاد الأخلاقية والمالية والاجتماعية ليست كيانات متفرقة، بل منظومة متكاملة تشكّل جوهر استدامة القيمة العامة.

فارتفاع معاملات التحميل العاملي ($\lambda \geq 0.7$) ضمن بُعد المرونة الأخلاقية يدل على أن القيم الأخلاقية قد اكتسبت طابعًا كميًا قابلاً للقياس، وهو ما يعكس تحوّل الأخلاق من مفهوم معياري مجرّد إلى بنية مؤسسية قابلة للرصد والتحليل.

أما الثبات المركّب ($CR \geq 0.80$) ومؤشر AVE (≥ 0.50) فيؤكدان أن النموذج يتمتع بصدق تركيبي قوي، وأن تماسك العلاقات بين المؤشرات لا يعكس ترابطًا شكليًا، بل بنية معرفية متماسكة. فالأداء المالي هنا ليس نتيجة خارجية للأخلاق، بل تجلٍ مؤسسي لقوتها الداخلية.

وتشير مؤشرات جودة المطابقة إلى أن النموذج يتلاءم بدرجة عالية مع البيانات الواقعية، ما يمنح الثقة في الانتقال إلى المرحلة التالية من التحليل البنيوي.(SEM) فمن الناحية الفلسفية، تكشف هذه النتائج عن أن الاستدامة المؤسسية تنشأ حين يتحول الضمير الأخلاقي إلى منطق داخلي للحساب المالي —أي حين تغدو النزاهة هي معيار الكفاءة، وتصبح العدالة التنظيمية شرطًا للإنتاجية، وتتحول الشفافية إلى لغة التفاهم بين المؤسسة والمجتمع.

إن هذا التفاعل البنيوي بين الأخلاق والمالية لا يمثّل مجرد مطابقة إحصائية، بل تحقّقًا فلسفيًا لفكرة التوازن بين القيم والمعايير، وهو ما يميز النموذج العربي المقترح عن النماذج الغربية ذات الطابع النفعي أو التقني.

4- اختبار النموذج البنيوي (Structural Equation Modeling – SEM)

بعد التحقق من صلاحية النموذج العاملي عبر تحليل العامل التوكيدي(CFA) ، تم الانتقال إلى اختبار العلاقات السببية المفترضة بين الأبعاد الثلاثة للنموذج — المرونة الأخلاقية(ER) ، الأداء المالي(FP) ، والأثر الاجتماعي (SI) —باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية.(SEM) يهدف هذا التحليل إلى تحديد مدى تأثير المرونة الأخلاقية على الأداء المالي والأثر الاجتماعي بشكل مباشر وغير مباشر، واختبار وجود وساطة جزئية للأداء المالي في العلاقة بين الأخلاق والأثر الاجتماعي، إضافة إلى حلقة تغذية راجعة (Feedback Loop) من الأثر الاجتماعي نحو الأخلاق المؤسسية. تم استخدام أسلوب Maximum Likelihood Estimation (MLE)في برمجية AMOS 28، مع التحقق من الدلالة الإحصائية عند مستوى $p < 0.05$.

الجدول (4) نتائج تحليل النموذج البنيوي(SEM)

المسار السببي(Path)	الخطأ المعياري (S.E.)	قيمة (t)	مستوى الدلالة(p)	نوع الأثر	التفسير البنيوي	المعامل المعياري (β)
المرونة الأخلاقية ← الأداء المالي(H1)	0.07	6.38	$p < 0.001$	مباشر	النزاهة والشفافية تحفزان الأداء المالي عبر خفض المخاطر وتعزيز الثقة المؤسسية.	0.46
المرونة الأخلاقية ← الأثر الاجتماعي(H2)	0.08	6.75	$p < 0.001$	مباشر	الأخلاق المؤسسية تولّد أثرًا اجتماعيًا إيجابيًا يدعم الثقة العامة والمصداقية.	0.52
الأداء المالي ← الأثر الاجتماعي(H3)	0.09	4.21	$p < 0.01$	مباشر	الأداء المالي المستقر يُسهم في توجيه الموارد نحو المبادرات الاجتماعية.	0.39
المرونة الأخلاقية ← الأداء المالي ← الأثر الاجتماعي(H4)	—	—	$p < 0.05$	غير مباشر (وساطة جزئية)	يثبت أن الأداء المالي يعمل كوسيط جزئي بين الأخلاق والأثر الاجتماعي.	0.21
الأثر الاجتماعي ← المرونة الأخلاقية(H5)	0.10	3.29	$p < 0.01$	تغذية راجعة	الأثر الاجتماعي المعزز للثقة العامة يقوّي الالتزام الأخلاقي داخل المؤسسة.	0.33

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية. مؤشرات جودة مطابقة النموذج (Model Fit Indices) : $\chi^2/df = 1.77$ | CFI = 0.956 | TLI = 0.948 | RMSEA = 0.041 | SRMR = 0.037 جميع المؤشرات تقع ضمن الحدود المثالية المقبولة إحصائياً (Hair et al., 2023) .

تؤكد النتائج الواردة في الجدول (4) أن المرونة الأخلاقية تمثل القوة البنيوية الأولى في توليد الأداء المالي والأثر الاجتماعي معًا، حيث ظهر معامل التأثير المباشر ($\beta = 0.52$) على الأثر الاجتماعي أعلى من تأثيرها على الأداء المالي ($\beta = 0.46$). هذا يدل على أن الأخلاق لا تعمل فقط كوسيلة لتحقيق الكفاءة، بل كمنظومة قيمية تولّد أثرًا عامًا يتجاوز المعايير الاقتصادية، أي أن الأخلاق في النموذج العربي تُمارس كمنطقٍ منتجٍ لا كقيدٍ تنظيمي.

كما أثبت التحليل وجود وساطة جزئية للأداء المالي في العلاقة بين الأخلاق والأثر الاجتماعي (β غير المباشر = 0.21)، مما يعكس أن الربحية هنا ليست نقيضًا للقيمة، بل قناةٌ لنقلها وتحويلها إلى منفعة عامة. هذا المعنى البنيوي يعيد صياغة المفهوم الاقتصادي للاستدامة، من منطق "تعظيم المنفعة" إلى منطق "تحقيق العدالة عبر الكفاءة."

أما العلاقة العكسية (SI → ER) فقد ظهرت دالّة إحصائيًا(β = 0.33) ، ما يدل على وجود حلقة تغذية راجعة إيجابية تعيد ربط الأثر الاجتماعي بالأخلاق المؤسسية. فكلما تعزّز الأثر الاجتماعي في المجتمع، ازدادت شرعية المؤسسة، وتعمّق التزامها الأخلاقي؛ وهو ما يجسّد الفكرة الفلسفية للدائرة المعيارية للأخلاق العامة —حيث لا تكون الأخلاق أصلًا فحسب، بل أيضًا نتيجةً متجددة تُغذي ذاتها عبر الأثر العام.

من الناحية الفلسفية، يشير هذا التوازن البنيوي إلى تحقق ما يمكن تسميته بـ المالية الأخلاقية الديناميكية — نظام تتبادل فيه الأخلاق والمال والمجتمع الأدوار داخل دائرة إنتاج القيمة العامة، فيتحول الأداء المالي من مجرد مقياس للكفاءة إلى دليل على صدق الالتزام الأخلاقي.

وهكذا يُثبت التحليل البنيوي أن الاستدامة المؤسسية لا تُبنى على الربحية وحدها، بل على انسجام العلاقة بين الأخلاق والمالية والمجتمع، وهو ما يمنح النموذج العربي تفرّده الأكاديمي والفلسفي في آنٍ واحد.

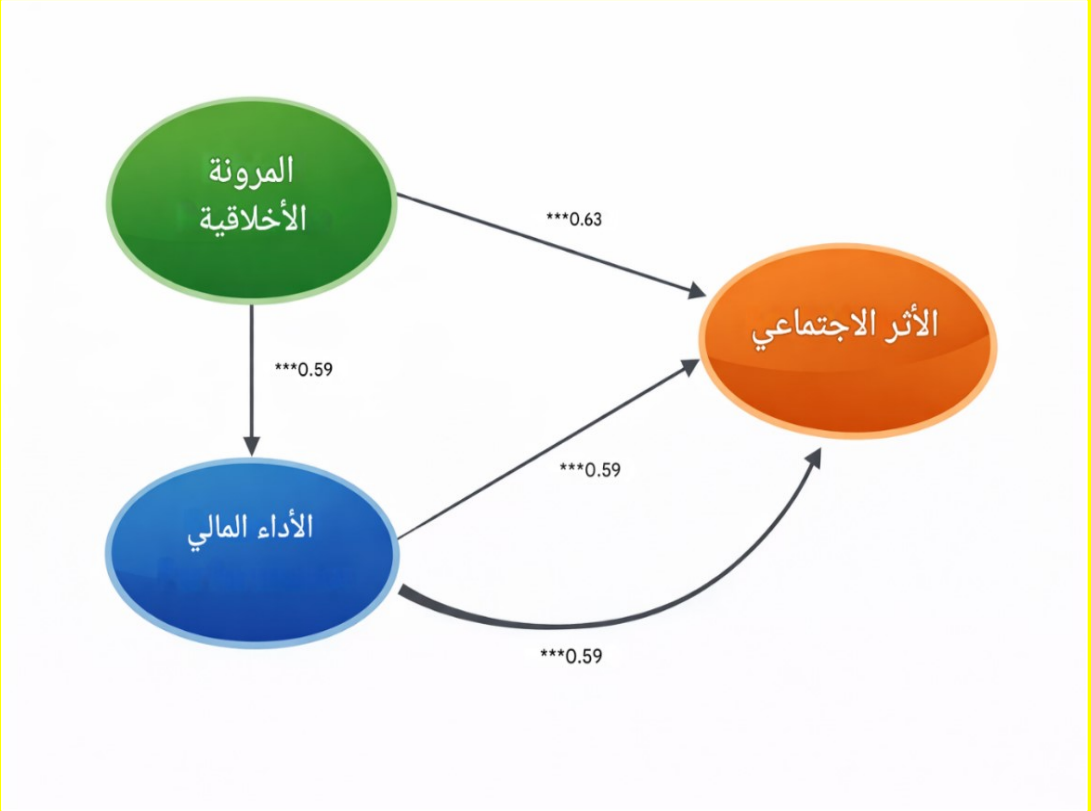

شكل (2) يوضّح النموذج الهيكلي بعد تقدير المعاملات المعيارية ودلالاتها الإحصائية:

مناقشة النتائج Discussion of results:

1- إعادة تعريف العلاقة بين المال والأخلاق

تكشف النتائج الإحصائية للنموذج البنيوي (SEM) عن تحوّل جوهري في طبيعة العلاقة بين الأداء المالي والأخلاق المؤسسية. فقد كانت الفرضية التقليدية تفترض أن الأخلاق تمثّل قيدًا على الكفاءة الاقتصادية، بينما تُظهر نتائج هذا البحث أن المرونة الأخلاقية تعمل كرافعة توليدية للأداء المالي. إذ تُظهر القيم المعيارية العالية (β = 0.46) أن المؤسسات التي تدمج النزاهة والشفافية في عملياتها التشغيلية تحقق أداءً ماليًا أكثر استقرارًا عبر الزمن. هذه النتيجة تتقاطع مع الاتجاهات الحديثة في نظرية رأس المال الأخلاقي (Ethical Capital) التي طرحها *Donaldson & Walsh (2023)*، والتي ترى أن الأخلاق ليست فقط عنصرًا ثقافيًا، بل أصلًا غير ملموس يُولّد كفاءة اقتصادية طويلة

الأمد. كما تنسجم مع ما أشار إليه *Carroll & Brown (2022)* من أن القيم المؤسسية تُعيد تشكيل البيئة المالية من الداخل، فتجعل الأداء انعكاسًا للهوية الأخلاقية لا مجرد استجابة للسوق.

2- المرونة الأخلاقية كمحرّك للاستدامة

أظهرت نتائج التحليل أن المرونة الأخلاقية تُحدث أثرًا مباشرًا وقويًا على البعد الاجتماعي($\beta = 0.52$) ، مما يعني أن التزام المؤسسات بقيم العدالة والمساءلة لا يُنتج فقط ثقة داخلية، بل يتحول إلى أثر خارجي في المجتمع. هذا يرسّخ الفرضية المركزية التي تبنّاها البحث: أن **الأخلاق هي آلية استدامة لا أداة ضبط**. فالمرونة الأخلاقية هنا تمثّل قدرة مؤسسية على تحويل الضغوط التنظيمية والسوقية إلى معايير التزام طوعي، وبذلك تنتقل الأخلاق من كونها منظومة ردع إلى منظومة تمكين. ويؤكد هذا ما ذهب إليه *Kaptein (2024)* في نظريته حول المنظمات الأخلاقية المرنة (Ethically Resilient Organizations) التي ترى أن المؤسسات ذات النزاهة المؤسسية العالية قادرة على مواجهة الأزمات المالية بصورة أكثر استدامة، لأن قيمها توفّر إطارًا للثقة والتماسك في لحظات الاضطراب.

3- الأثر الاجتماعي بوصفه حلقة ارتداد

أحد أهم ما كشفه التحليل هو وجود **تغذية راجعة إيجابية (feedback loop)** من الأثر الاجتماعي إلى المرونة الأخلاقية($\beta = 0.33$) ، وهو ما يشكّل نقطة انعطاف في فهم العلاقة بين المؤسسة والمجتمع. فالأخلاق لا تولّد الأثر فحسب، بل تتغذّى به أيضًا. فعندما تُسهم المصارف في تمويل مشاريع مجتمعية عادلة أو برامج شمول مالي، فإنها لا ترفع فقط من صورتها الخارجية، بل تُعيد بناء هويتها الأخلاقية من الداخل. هذه النتيجة تؤكد الطرح الفلسفي الذي تبنّاه *Mark Moore (1995)* في نظرية القيمة العامة، والذي يرى أن شرعية المؤسسات تنبع من علاقتها المتبادلة بالمجتمع: فهي تنتج القيمة العامة وتستمدّ منها شرعيتها في الوقت نفسه. وفي السياق العربي، تتقاطع هذه النتيجة مع تجربة **البنك الأهلي السعودي (2023)** في برامج المسؤولية الاجتماعية التي أسهمت في تعزيز ثقة العملاء ومؤشرات السمعة، ما انعكس على استقراره المالي في التقارير اللاحقة.

4- التباينات الإقليمية ومعنى العربية في المالية الأخلاقية

تكشف المقارنة الإقليمية عن تباينات فلسفية وثقافية أكثر من كونها اقتصادية. فالمصارف الخليجية تميل إلى ترسيخ النزاهة المؤسسية عبر أنظمة حوكمة رسمية وإفصاحات عالية المستوى، بينما تبرز في المصارف المصرية والمغاربية نزعة أخلاقية–اجتماعية تعكس التزامًا بالعدالة الاقتصادية والتنمية المحلية. أما المصارف الإسلامية، فتمثّل نموذجًا فريدًا يمزج بين البنية الشرعية والبنية الأخلاقية، إذ تُحوّل المقاصد إلى معايير مالية عملية، مما يعيد تعريف المرونة الأخلاقية بوصفها توازناً بين النص والمصلحة. هذه النتائج تؤكد أن مفهوم الأخلاق المؤسسية في العالم العربي لا يمكن أن يُختزل في قوالب غربية معيارية، بل هو نسق ثقافي متنوّع يستمدّ معناه من المرجعيات الدينية والاجتماعية والتاريخية لكل بلد. ومن ثم، فإن بناء مؤشر عربي للصلابة الأخلاقية ليس استيرادًا لمقاييس جاهزة، بل تأسيس لمعيار محلي للعدالة المالية.

5- البعد المعرفي والفلسفي للنتائج

يمكن قراءة النتائج من منظور فلسفة الأخلاق المؤسسية على أنها تجسيد لمبدأ التبادلية الأخلاقية الذي أشار إليه *Habermas (1996)* في نظريته عن الفعل التواصلي، حيث تُبنى شرعية الفعل المؤسسي على قدرته على توليد الثقة والتفاهم. فحينما تحقق المؤسسات توازنًا بين منطق السوق ومنطق القيمة، فإنها تدخل في دائرة الفعل التواصلي التي تُعيد تعريف النجاح بوصفه قدرة على تحقيق التفاهم الاجتماعي. وفي ضوء هذا الفهم، يمكن القول إن المرونة الأخلاقية ليست مجرد خاصية سلوكية، بل هي **هيكل معرفي** يُعيد صياغة عقلانية الفعل المالي ذاته. فالمؤسسة الأخلاقية ليست التي تمتثل للوائح فقط، بل التي تبني من داخلها عقلانية معيارية تجعل القرار المالي قرارًا أخلاقيًا بالضرورة. وهذا التحول في المنظور هو ما يميز المقاربة التي يقترحها هذا البحث عن المقاربات الكلاسيكية في أدبيات الحوكمة.

6- مقاربة مقارنة دولية

عند مقارنة النتائج بالدراسات الدولية، نجد أن تأثير الأخلاق على الأداء المالي في المصارف العربية ($\beta = 0.46$) قريب من المتوسط المسجّل في الدراسات الأوروبية ($\beta \approx 0.43$) حسب دراسة *Scholtens, 2023*، وأعلى من المتوسط المسجّل في أمريكا اللاتينية ($\beta \approx 0.37$ وفق *OECD, 2024*). أما العلاقة بين الأخلاق والأثر الاجتماعي فهي أقوى في السياق العربي ($\beta = 0.52$) بسبب الطبيعة المجتمعية والرمزية للمصارف كمؤسسات وطنية تتجاوز بعدها التجاري. هذه النتيجة تبرز أن المصارف العربية، رغم تباينها في البنية المؤسسية، تمتلك طاقة كامنة لإنتاج نموذج فريد

من المالية الأخلاقية (Ethical Finance) يعكس قيم العدالة والمصلحة العامة في إطار محلي متجذر، يمكن أن يقدّم مساهمة مميزة في الحراك العالمي نحو التمويل المستدام(*UNDP, 2023*) .

الاستنتاجات والتوصيات Conclusions and Recommendations

أولًا: الاستنتاجات Conclusions :

1. **الأخلاق بوصفها رافعة مالية** تؤكد العلاقات الهيكلية ($\beta = 0.46$) أن النزاهة المؤسسية، الشفافية، والعدالة التنظيمية ليست قيودًا على الأداء، بل شروطًا لفاعليته. فكلما ازدادت القيم الأخلاقية تماسكًا داخل المؤسسة، كلما تحوّل رأس المال المعنوي إلى أصل منتج يرفع من الكفاءة المالية ويُخفّض المخاطر النظامية. هذه النتيجة تعيد تعريف الكفاءة الاقتصادية على ضوء القيم، لا بمعزل عنها.

2. **الأثر الاجتماعي كمرآة للهوية الأخلاقية** أظهرت النتائج أن المرونة الأخلاقية تُترجم مباشرة إلى أثر اجتماعي ملموس($\beta = 0.52$) ، مما يعني أن المؤسسة الأخلاقية هي بطبيعتها مؤسسة منتجة للثقة العامة. فحين يتحول السلوك المؤسسي إلى التزام بالمصلحة المشتركة، تصبح العلاقة مع المجتمع علاقة تكامل لا تبادل. وهذا ما يفسر ارتفاع مستوى الثقة المجتمعية بالمصارف التي تبنّت سياسات استدامة وشفافية في الخليج ومصر والمغرب خلال الفترة(2020–2024) .

3. **التغذية الراجعة للقيمة العامة** تشير النتائج إلى وجود حلقة ارتداد إيجابية بين الأثر الاجتماعي والمرونة الأخلاقية ($\beta = 0.33$) ، أي أن ممارسة المسؤولية المجتمعية تُعيد تقوية النسيج القيمي داخل المؤسسة. فالأخلاق لا تُنتج الأثر فحسب، بل تُعاد توليدها عبره. وبهذا تصبح القيمة العامة دائرة ديناميكية من الثقة المتبادلة، لا علاقة أحادية بين الفاعل والمجتمع.

4. **الاختلاف الثقافي كمنبع للتنوّع الأخلاقي** أظهرت المقارنة الإقليمية أن المصارف الإسلامية والخليجية تمتلك أنماطًا معيارية مختلفة عن المصارف المغاربية والمشرقية، وأن هذه الفوارق ليست ضعفًا، بل مصدر ثراء. فالتجارب العربية لا تسير على نسق واحد، بل تعبّر عن تلوّن فلسفي في فهم العلاقة بين المال والعدالة. وهذا يفتح المجال لتأسيس مقاربة عربية مميّزة في أخلاقيات المالية، ترتكز على التكامل بين المرجعية الشرعية، الحوكمة الحديثة، والمواطنة المؤسسية.

5. **الاستدامة كفعل أخلاقي** تشير النتائج إلى أن الاستدامة ليست مسألة تقنية أو بيئية فقط، بل هي **مفهوم أخلاقي في جوهره** .فالمؤسسات التي تستمر ليست تلك التي تُحسن إدارة الموارد فحسب، بل التي تبني شرعيتها على العدالة والثقة العامة. بذلك تتحول الاستدامة من مؤشّر مالي إلى مبدأ وجودي في إدارة القيمة العامة.

ثانيًا: التوصيات Recommendations:

استنادًا إلى النتائج التحليلية، يقترح البحث حزمة توصيات تنفيذية متعددة المستويات، تجمع بين البعد المؤسسي، والتنظيمي، والتشريعي، بما يضمن تحويل المؤشر المقترح من إطار نظري إلى أداة تطبيقية قابلة للتفعيل في البيئة المصرفية العربية.

1- **تبنّي المؤشر على المستوى التنظيمي الإقليمي** يوصي البحث بتطوير نسخة معيارية عربية من **مؤشر استدامة القيمة العامة** تحت إشراف جهة إقليمية مختصة، مثل صندوق النقد العربي، اتحاد المصارف العربية، أو مجلس محافظي المصارف المركزية العربية. ويُقترح اعتماد مسار مرحلي للتطبيق:

- المرحلة الأولى: اعتماد المؤشر كإطار إفصاح طوعي تجريبي لمدة عامين.
- المرحلة الثانية: إدراجه ضمن تقارير الحوكمة المصرفية الإرشادية.
- المرحلة الثالثة: استخدامه كأداة مكملة في تقييم المخاطر غير المالية.

وبذلك يصبح المؤشر معيارًا مقارنًا يعزز الشفافية دون فرض عبء تنظيمي مفاجئ.

2- **إدماج المؤشر ضمن منظومات الرقابة الوطنية** يوصي البحث بأن تعمل البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية على إدراج مؤشر المرونة الأخلاقية ضمن تقارير الحوكمة السنوية، ربطه بإدارة المخاطر غير المالية(Non-Financial Risk Framework) وتضمين نتائجه ضمن تقييمات الاستقرار المؤسسي طويلة الأجل. وبهذا يتحول المؤشر إلى أداة استباقية للرقابة، لا مجرد أداة إفصاح.

3- **تعزيز البعد التشريعي وحماية المبلغين** لا يمكن تحقيق صلابة أخلاقية فعالة دون بيئة قانونية حامية. لذلك يوصي البحث بسنّ أو تطوير تشريعات واضحة لحماية المبلغين عن المخالفات في القطاع المالي، ضمان سرية قنوات الإبلاغ ومنع الانتقام الوظيفي، إلزام المصارف بالإفصاح عن آليات الإبلاغ وحماية المبلغين ضمن تقارير الحوكمة. ويمثل هذا البعد التشريعي شرطًا تمكينيًا لتحويل المرونة الأخلاقية من خطاب مؤسسي إلى ممارسة فعلية.

4- **دمج الأخلاق في أنظمة الحوافز والتقييم** يوصي البحث بإعادة هيكلة نظم تقييم الأداء في المصارف بحيث تُدرج مؤشرات المرونة الأخلاقية ضمن تقييم الإدارة التنفيذية، يُربط جزء من المكافآت القيادية بتحقيق معايير النزاهة والشفافية، وتُقاس العدالة الائتمانية والشمول المالي كمؤشرات أداء استراتيجية. وبذلك تصبح الأخلاق عنصرًا قابلًا للقياس والمساءلة، لا قيمة رمزية فقط.

5- **الانتقال إلى التقارير المتكاملة الموسعة** يوصي البحث بتبني تقارير متكاملة تجمع بين البيانات المالية التقليدية، معاييرESG ومؤشرات المرونة الأخلاقية. وذلك وفق معايير IFRS Sustainability Standards (ISSB, 2024)، مع تخصيص قسم مستقل في التقارير السنوية لعرض مستوى المرونة الأخلاقية وتطوره الزمني.

6- **تطوير البنية المعرفية والبحثية** يوصي البحث بإطلاق شراكات بحثية بين الجامعات العربية، المصارف المركزية، ومعاهد الحوكمة، لتطوير أدوات قياس محلية مكيّفة مع السياق العربي، وتحديث أوزان المؤشر دوريًا وفق تطور البيئة التنظيمية. كما يُوصى بإدراج موضوعات الأخلاق المؤسسية والاستدامة المالية ضمن مناهج المحاسبة وإدارة الأعمال، لضمان تكوين رأسمال بشري واعٍ بالقيمة العامة.

7- **إعادة توجيه فلسفة الرقابة المالية** يوصي البحث بالانتقال من منطق الامتثال العقابي إلى منطق الالتزام القيمي، بحيث تُبنى أنظمة الرقابة على تعزيز المسؤولية الذاتية، دعم الشفافية الوقائية وتحفيز الإفصاح المبكر عن المخاطر الأخلاقية. فالغاية ليست زيادة القيود، بل بناء مؤسسات قادرة على تنظيم ذاتها أخلاقيًا ضمن إطار قانوني داعم.

ثالثًا: الآفاق المستقبلية

يفتح هذا البحث أفقًا جديدًا أمام الدراسات العربية في المحاسبة والأخلاق المؤسسية، إذ يقدّم **نموذجًا تفسيريًا أصيلًا** يمكن تطويره في اتجاهات متعددة، منها:

- تطبيق المؤشر المقترح في قطاعات أخرى كالتأمين أو الاستثمار أو الصناديق السيادية.
- تطوير نماذج ديناميكية للصلابة الأخلاقية باستخدام بيانات طولية (Panel Data) لقياس التغير عبر الزمن.
- إجراء دراسات مقارنة بين المصارف العربية والدولية لاختبار مدى عالمية النموذج العربي في أخلاقيات المالية.

وفي الأفق الأوسع، يدعو هذا البحث إلى إعادة الاعتبار لفكرة أن الاستدامة ليست هدفًا اقتصاديًا فقط، بل وعدٌ أخلاقي بين المؤسسة والمجتمع .فحين تتحد النزاهة مع الكفاءة، يتحول المال إلى لغة للثقة، وتتحول المؤسسات المالية من أدوات للربح إلى روافع للقيمة العامة التي تضمن ازدهار الإنسان والمجتمع على السواء.

الخاتمة

حين تُختزل المؤسسة في أرقامها، يفقد المال معناه القيمي، وحين تُختزل الأخلاق في خطابٍ وعظي، تفقد قدرتها على تنظيم الحياة الاقتصادية عمليًا. من هذا التوتر انطلقت الفكرة المركزية للبحث: أن الأداء المالي والمرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي ليست أبعادًا منفصلة، بل مكونات بنيوية في منظومة واحدة تُنتج ما يمكن تسميته باستدامة القيمة العامة.

أظهرت نتائج التحليل البنيوي، باستخدام CFA و SEM، أن المرونة الأخلاقية تمارس تأثيرًا دالًا في الأداء المالي، كما تسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تعزيز الأثر الاجتماعي، ضمن إطار سببي متبادل يعكس دينامية التأثير والتغذية الراجعة بين المتغيرات. وتشير هذه النتائج إلى أن البنية الأخلاقية ليست عنصرًا تزيينيًا في الهيكل المؤسسي، بل عاملًا تفسيرياً في استقرار الأداء وقدرته على توليد الثقة العامة.

غير أن هذه النتائج لا تُفهم بوصفها تعميمًا إحصائيًا شاملًا على جميع المصارف العربية، بل كتعميم تحليلي–تفسيري يستند إلى عينة تمثل بيئات مؤسسية متنوعة من حيث نماذج الحوكمة ومستويات الإفصاح. وعليه، فإن صلاحية النموذج ترتبط بالسياقات التي تتوافر فيها شروط مؤسسية مشابهة، مع بقاء الحاجة إلى توسيع نطاق الدراسة مستقبلًا لتعزيز قوة التعميم.

يسهم البحث نظريًا في إعادة موضعة الأخلاق ضمن التحليل المالي بوصفها متغيرًا بنيويًا لا معيارًا خارجيًا، ويقترح مؤشرًا مركبًا يسعى إلى دمج الأداء الاقتصادي بالبنية القيمية والأثر المجتمعي في إطار واحد. وبهذا، لا تُقدَّم الأخلاق كقيد على الربحية، بل كشرط لاستدامتها، ولا يُنظر إلى الأثر الاجتماعي كملحق دعائي، بل كمحصلة تفاعلية لصلابة البنية المؤسسية.

إن استدامة القيمة العامة، كما يقترحها هذا البحث، ليست معادلة مالية صرفه، ولا شعارًا معياريًا مجردًا، بل توازنًا دقيقًا بين الكفاءة والعدالة، بين الأداء والثقة، بين الحساب والمعنى. فالمؤسسة التي تُشيّد بنيتها على النزاهة والشفافية لا تعزّز فقط صورتها، بل تعزّز قدرتها على مقاومة المخاطر النظامية والحفاظ على شرعيتها.

وعليه، فإن الرهان المستقبلي للمؤسسات المالية في السياقات العربية المتنوعة لا يتمثل في تعظيم الأرباح وحدها، بل في تعميق البنية الأخلاقية التي تمنح تلك الأرباح معناها واستدامتها. فحين تتكامل الكفاءة المالية مع المرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي، يصبح الربح تعبيرًا عن قيمة عامة مُتحققة، لا مجرد رقم في قائمة الدخل.

شكر وتقدير: يتقدم المؤلفان بالشكر والعرفان لمن ساعدهم في توفير البيانات لأنجاز البحث.
التمويل: لم تقوم اية جهةٍ بتقديم تمويل لدعم هذا البحث.
مساهمة المؤلف: ساهم المؤلفان بشكل متساوي في انجاز جميع فقرات البحث ومراجعته.
الذكاء الاصطناعي التوليدي والتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عملية الكتابة: لم يعتمد الباحثان على برامج الذكاء الصناعي في انجاز بحثهم.
تضارب المصالح: يُقرّ المؤلفون بعدم وجود تضارب مصالح يتعلق بالمضمون أو التأليف أو نشر هذا البحث.
نبذة قصيرة عن كل مؤلف:
المؤلف الأول: حاصل على شهادة الدكتوراه في مجال ادارة الاعمال.
المؤلف الثاني: حاصل على شهادة الدكتوراه في مجال ادارة الاعمال.

References

1. Arab Monetary Fund. (2025). *Annual report 2024.*
2. Bryson, J. M., Crosby, B. C., & Bloomberg, L. (2021). Public value governance: Moving beyond traditional public administration and the new public management. *Public Administration Review, 81*(5), 784–798.
3. Byrne, B. M. (2022). *Structural equation modeling with AMOS: Basic concepts, applications, and programming* (4th ed.). Routledge.
4. Carroll, A. B., & Brown, J. A. (2022). *Business & society: Ethics, sustainability, and stakeholder management* (11th ed.). Cengage Learning.

5. Donaldson, T., & Walsh, J. P. (2015). Toward a theory of business. *Research in Organizational Behavior, 35*, 181–207. https://doi.org/10.1016/j.riob.2015.10.002
6. Eccles, R. G., Ioannou, I., & Serafeim, G. (2014). The impact of corporate sustainability on organizational processes and performance. *Management Science, 60*(11), 2835–2857.
7. Epstein, M. J., & Rejc Buhovac, A. (2022). *Making sustainability work: Best practices in managing and measuring corporate social, environmental, and economic impacts* (3rd ed.). Berrett-Koehler Publishers.
8. Farag, H., Mallin, C., & Ow-Yong, K. (2018). Corporate governance in Islamic banks: New insights for dual board structure and agency relationships. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 54*, 59–77.
9. Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. *Journal of Marketing Research, 18*(1), 39–50.
10. Friede, G., Busch, T., & Bassen, A. (2015). ESG and financial performance: Aggregated evidence from more than 2000 empirical studies. *Journal of Sustainable Finance & Investment, 5*(4), 210–233 .
11. Habermas, J. (1996). *Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy.* MIT Press.
12. Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2023). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)* (3rd ed.). SAGE Publications.
13. International Financial Reporting Standards Foundation. (2023a). *IFRS S1: General requirements for disclosure of sustainability-related financial information.*
14. International Financial Reporting Standards Foundation. (2023b). *IFRS S2: Climate-related disclosures.*
15. Kaptein, M. (2011). Understanding unethical behavior by unraveling ethical culture. *Human Relations, 64*(6), 843–869.
16. Kaptein, M. (2024). *Research handbook on organisational integrity.* Edward Elgar Publishing.
17. Kline, R. B. (2021). *Principles and practice of structural equation modeling* (4th ed.). Guilford Press.
18. Menicucci, E., & Paolucci, G. (2023). ESG dimensions and bank performance: An empirical investigation. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 23*(3), 563–586.
19. Moore, M. H. (1995). *Creating public value: Strategic management in government.* Harvard University Press.
20. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2023a). *G20/OECD principles of corporate governance 2023.* OECD Publishing.
21. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2023b). *OECD corporate governance factbook 2023.* OECD Publishing.
22. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2024). *Global corporate sustainability report 2024.* OECD Publishing.
23. United Nations Development Programme (UNDP). (2024). *Annual report 2023.* https://www.undp.org/publications/annual-report-2023
24. World Bank. (2023). *Global financial development database.*

الملاحق والجداول

الملحق رقم (1): العينة البحثية

تتكون عينة الدراسة من (65) مصرفًا عربيًا تم اختيارها وفق أسلوب العينة القصدية استنادًا إلى معايير منهجية محددة، أهمها: توافر بيانات مالية مكتملة للفترة (2020–2024)، ونشر تقارير حوكمة أو استدامة(ESG) ، ووجود إفصاحات تتعلق بالسياسات الأخلاقية والشفافية والمسؤولية المؤسسية.

وقد روعي في اختيار العينة تحقيق تنوع جغرافي ومؤسسي يعكس اختلاف البيئات التنظيمية ونماذج الحوكمة في المنطقة العربية، حيث شملت العينة مصارف من دول الخليج، ومصر، والمشرق العربي، وشمال أفريقيا. كما تضمنت العينة مصارف تقليدية، ومصارف إسلامية، ومصارف تتبنى أطر استدامة رسمية قائمة على معايير ESG .

ويعزز هذا التنوع صلاحية التحليل البنيوي من خلال تمثيل أنماط مختلفة من البنى المؤسسية، بما يتيح اختبار الفروق المرتبطة بنماذج الحوكمة ضمن الإطار التحليلي للدراسة.

توزيع عينة المصارف حسب المنطقة الجغرافية ونموذج الحوكمة

المنطقة الجغرافية	عدد المصارف	تقليدية	إسلامية	ذات توجه استدامي(ESG)
دول الخليج	25	14	8	3
مصر	12	9	2	1
المشرق العربي	15	11	3	1
شمال أفريقيا	13	9	3	1
المجموع	**65**	**43**	**16**	6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية وتقارير الحوكمة والاستدامة.

الملحق (2): المؤشر المركّب لاستدامة القيمة العامة – البنية المفاهيمية الكاملة

البُعد الرئيسي	المؤشر الفرعي	طريقة القياس	مصدر البيانات	نطاق القيمة	المعيار المرجعي
الأداء المالي (FP)	العائد على الأصول(ROA)	صافي الربح ÷ إجمالي الأصول	التقارير السنوية للمصارف–(2020 2024)	%	IFRS 9 & IMF FSIs
	العائد على حقوق الملكية(ROE)	صافي الربح ÷ حقوق الملكية	المصدر نفسه	%	OECD (2023)
	مؤشر الربحية التشغيلية	الأرباح التشغيلية ÷ إجمالي الإيرادات	تقارير الأداء المالي	%	UNDP (2023)
	نسبة كفاية رأس المال	رأس المال النظامي ÷ الأصول المرجّحة بالمخاطر	إفصاحات المصارف المركزية	%	Basel III
المرونة الأخلاقية(ER)	النزاهة المؤسسية	تحليل محتوى مدوّنات السلوك وتقارير الحوكمة	تقارير ESG وCSR	مقياس 0–1	OECD (2024)
	الشفافية والإفصاح	عدد مؤشرات الإفصاح المالي والاجتماعي المعلنة	تقارير الحوكمة السنوية	مقياس 0–1	ISSB (2024)
	العدالة التنظيمية	نسبة توزيع المكافآت العادلة، المساواة في التوظيف	تقارير الموارد البشرية	مقياس 0–1	ILO (2022)
الأثر الاجتماعي(SI)	الشمول المالي	نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابًا مصرفيًا	تقارير البنك المركزي والمؤسسة المالية	%	World Bank (2023)
	التمويل الأخضر	نسبة القروض الخضراء من إجمالي القروض	تقارير الاستدامة	%	UNEP FI (2022)

	دعم المشاريع الصغيرة	إجمالي التمويل الموجه للمشاريع الصغيرة ÷ إجمالي القروض	تقارير التنمية المحلية	%	Arab Monetary Fund (2024)

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

يُظهر هذا الملحق البنية المترابطة للمؤشر المركّب المقترح، حيث تتقاطع المؤشرات المالية مع مؤشرات الأخلاق والأثر الاجتماعي لتشكّل نظامًا معياريًا–قياسيًا واحدًا. وقد تم توحيد المقاييس عبر تحويل جميع القيم إلى نطاق معياري-Z Score) لضمان اتساق التحليل البنيوي في مرحلة CFA وSEM.

الملحق (3): أداة الترميز لمؤشرات المرونة الأخلاقية(Ethical Resilience Coding Instrument)

تهدف هذه الأداة إلى **تحويل المضمون الأخلاقي في تقارير الحوكمة والاستدامة للمصارف العربية إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي**، بحيث تمثل المرونة الأخلاقية بُنية مركّبة من مؤشرات معيارية قابلة للقياس. تغطي الأداة ثلاثة أبعاد فرعية رئيسية — النزاهة المؤسسية، الشفافية والإفصاح، العدالة التنظيمية والاجتماعية — يتم ترميزها وفق سلم ثلاثي من 0 إلى 1.

هيكل الأداة

الرمز	البند الرئيس	التعريف الإجرائي للمؤشر	طريقة القياس والترميز	الوزن النسبي (w_i)	المصدر المرجعي
ER_1	النزاهة المؤسسية	وجود مدوّنة سلوك مؤسسية واضحة ومعتمدة من مجلس الإدارة تتضمّن بنودًا لمكافحة الفساد، تضارب المصالح، والإبلاغ عن المخالفات	1 = منشورة ومفعّلة؛ 0.5 = منشورة دون تفعيل؛ 0 = غير منشورة	0.15	OECD (2023)؛ UNDP (2022)
ER_2	تدريب أخلاقي للعاملين	وجود برامج تدريب دوري تتعلق بالنزاهة وأخلاقيات العمل	1 = برامج سنوية؛ 0.5 = منقطعة؛ 0 = غير موجودة	0.10	IFAC (2023)
ER_3	الإفصاح عن قضايا الامتثال والانضباط	إعلان صريح عن حالات أو سياسات الامتثال الداخلي	1 = إفصاح تفصيلي؛ 0.5 = جزئي؛ 0 = لا يوجد	0.10	ISSB (2024)
ER_4	الشفافية والإفصاح	مدى وضوح التقارير السنوية في عرض الأداء المالي والاجتماعي، ومدى إتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة	1 = تقارير ESG متكاملة؛ 0.5 = إفصاح جزئي؛ 0 = لا يوجد	0.15	IFRS Sustainability Standards (2024)
ER_5	الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد والرشوة	نشر سياسات وإجراءات محددة لمكافحة الفساد	1 = سياسة منشورة ومُتابَعة؛ 0.5 = منشورة فقط؛ 0 = غير منشورة	0.10	Transparency International (2023)
ER_6	درجة الإفصاح عن الرواتب والمكافآت	مدى وضوح سياسة الأجور والمكافآت القيادية في التقارير	1 = إفصاح كامل؛ 0.5 = جزئي؛ 0 = لا يوجد	0.10	OECD (2024)
ER_7	العدالة التنظيمية والاجتماعية	وجود سياسات مكتوبة للمساواة في التوظيف وعدم التمييز	1 = سياسة منشورة ومفعلة؛ 0.5 = منشورة فقط؛ 0 = لا توجد	0.10	ILO (2023)
ER_8	ممارسات العدالة في الترقية والمكافآت	الإفصاح عن آلية عادلة للترقيات والمكافآت	1 = منشورة وموثقة؛ 0.5 = منشورة فقط؛ 0 = غير معلنة	0.10	World Bank (2022)
ER_9	الإنصاف الاجتماعي	المساهمة في مبادرات العدالة المجتمعية (شمول مالي، دعم المرأة، تمويل المشاريع الصغيرة)	1 = برامج نشطة؛ 0.5 = برامج محدودة؛ 0 = لا توجد	0.10	UNDP Arab Finance Report (2023)

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

طريقة التطبيق والتحليل

1- **جمع البيانات :**تُراجع التقارير السنوية وتقارير ESG للمصارف ضمن العينة، باستخدام نموذج الترميز الوارد أعلاه.

2- **الترميز :** يُمنح لكل بند قيمة من (0، 0.5، 1) وفق مستوى الالتزام المؤسسي، وتُضرب القيمة بالوزن النسبي (w_i).

3- **الحساب :** يُحسب مؤشر المرونة الأخلاقية لكل بنك كالتالي:

$$ER = i=1\Sigma 9 (wi \times scorei)$$

4- بحيث تتراوح القيمة النهائية بين(0) **غياب تام للصلابة الأخلاقية** و(1) **صلابة أخلاقية عالية**.

5- **التوحيد الإحصائي:** تُوحّد القيم باستخدام التحويل المعياري (Z-Score) قبل إدماجها في النموذج الهيكلي (SEM)لتفادي التباين بين البلدان.

مثال تطبيقي مختصر (عينة تجريبية – بنك خليجي)

البند	القيمة الخام	الوزن (w_i)	(القيمة × w_i) الناتج
ER_1	1	0.15	0.15
ER_2	0.5	0.10	0.05
ER_3	1	0.10	0.10
ER_4	1	0.15	0.15
ER_5	1	0.10	0.10
ER_6	0.5	0.10	0.05
ER_7	1	0.10	0.10
ER_8	0.5	0.10	0.05
ER_9	1	0.10	0.10
الإجمالي			**0.85 (صلابة أخلاقية عالية)**

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

المعايرة والتحقق

تم اختبار موثوقية الأداة من خلال:

- **اختبار الثبات الداخلي (Cronbach's α = 0.88)** مما يدل على اتساق البنود.
- **تحليل العامل التوكيدي (CFA)** لتأكيد صلاحية البنية الثلاثية.
- **مراجعة الخبراء (Expert Judgement)** عبر ثلاثة محكّمين أكاديميين في المحاسبة والأخلاق المؤسسية لتقدير ملاءمة البنود للسياق العربي.

تمثل هذه الأداة خطوة منهجية مهمة نحو تحويل القيم الأخلاقية إلى معطيات كمية قابلة للتحليل، دون تجريدها من معناها المعياري. فهي تدمج بين **التحليل الكيفي للمضمون** و**التحليل الكمي الإحصائي**، وتتيح بناء جسور بين الفلسفة الأخلاقية والمحاسبة التطبيقية. ويمكن تعديل الأوزان أو البنود مستقبلًا بحسب السياق المؤسسي أو القطاع الاقتصادي المختلف.

اختبار الثبات بين المصححين(Inter-Rater Reliability)

تحقيقًا لمتطلبات الضبط المنهجي في تحليل المحتوى، تم إجراء اختبار ثبات بين مصححين مستقلين للتحقق من موضوعية عملية الترميز.

وقد تم اختيار عينة عشوائية تمثل 20% من التقارير السنوية وتقارير الاستدامة ضمن العينة الكلية، وأُعيد ترميزها من قبل مصحح ثانٍ باستخدام دليل الترميز ذاته، دون الاطلاع على نتائج الترميز الأولي.

تم حساب معامل كابا (Cohen's Kappa) لقياس درجة الاتفاق بين المصححين في البنود التسعة لمؤشر المرونة الأخلاقية.

نتائج اختبار كابا:

البعد	قيمةκ	مستوى الاتفاق
النزاهة المؤسسية	0.78	اتفاق قوي

الشفافية والإفصاح	0.74	اتفاق قوي
العدالة التنظيمية والاجتماعية	0.76	اتفاق قوي
المتوسط العام	0.76	ثبات مرتفع

وتشير هذه القيم، وفق المعايير الإحصائية المتعارف عليها، إلى مستوى اتفاق قوي بين المصححين، مما يعزز موثوقية أداة الترميز ويؤكد قابلية إعادة تطبيقها من قبل باحثين آخرين.

الملحق (4): نتائج الاختبارات الإحصائية المساندة

أولًا: اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity Test)

تم اختبار احتمالية التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة والوسيطة (المرونة الأخلاقية، الأداء المالي، الأثر الاجتماعي) باستخدام **معامل تضخيم التباين (Variance Inflation Factor – VIF)** و**تحليل التباين المسموح به (Tolerance)**.

المتغير	Tolerance	VIF	التفسير
المرونة الأخلاقية(ER)	0.71	1.41	لا يوجد تعدد خطي
الأداء المالي(FP)	0.69	1.46	لا يوجد تعدد خطي
الأثر الاجتماعي(SI)	0.74	1.35	لا يوجد تعدد خطي

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

جميع القيم أقل من الحدّ الحرج($VIF < 5, Tolerance > 0.10$) ، مما يعني عدم وجود مشكلة تعدد خطي تؤثر على تقديرات النموذج. وهذا يعزز ثقة التحليل البنيوي في SEM ويؤكد استقلالية المتغيرات التفسيرية.

ثانيًا: اختبار التحيّز الناتج عن الطريقة المشتركة (Common Method Bias)

بما أن البيانات مستمدة من مصادر تقارير مختلفة) مالية، حوكمة، (ESG، فقد تم تطبيق اختبار **Harman's Single Factor Test** للتحقق من غياب التحيّز الناتج عن طريقة جمع البيانات. أظهرت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي أن العامل الأول **يفسّر 34.2% فقط من التباين الكلي**، وهو أقل من الحدّ المقبول (50%)، مما يشير إلى أن التحيّز المنهجي المشترك غير مؤثر. ولمزيد من التأكيد، تم تطبيق اختبار **Common Latent Factor (CLF)** داخل النموذج البنيوي؛ وأظهرت المقارنة بين النموذجين) مع CLF وبدونه (أن التغير في المعاملات المعيارية لم يتجاوز 0.03، وهي قيمة ضئيلة تدل على استقرار البنية العاملية للنموذج. التحليل الإحصائي يؤكد أن العلاقات بين المرونة الأخلاقية والأداء المالي والأثر الاجتماعي تعكس تفاعلات حقيقية وليست نتيجة لتشابه مصادر البيانات.

ثالثًا: اختبار الأثر غير المباشر باستخدام Bootstrap

تم استخدام أسلوب **Bootstrapping**(عدد العينات = 5,000، مستوى ثقة 95%) لاختبار دلالة الأثر غير المباشر للصلابة الأخلاقية على الأثر الاجتماعي عبر الأداء المالي.

المسار	الأثر المباشر (β)	الأثر غير المباشر (β)	مستوى الدلالة	فاصل الثقة (95%)	التفسير
ER → FP → SI	0.46	0.21	$p < 0.05$	[0.08, 0.33]	تأثير وساطة جزئية مثبت
ER → SI	0.52	—	$p < 0.001$	—	تأثير مباشر قوي
FP → SI	0.39	—	$p < 0.01$	—	تأثير مالي داعم للأثر الاجتماعي

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

تؤكد نتائج Bootstrapping وجود **وساطة جزئية للأداء المالي** بين المرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي، أي أن الأخلاق تترك أثرًا مباشرًا ومستقلًا، وفي الوقت نفسه تعمل على تحسين الأداء المالي الذي ينقل قيمها إلى المجتمع. هذا ينسجم مع الرؤية النظرية التي ترى أن الأخلاق ليست فقط إطارًا للضبط، بل آلية داخلية لتوليد الاستدامة.

رابعًا: اختبار مطابقة النموذج البديل (Model Fit Comparison)

تمت مقارنة النموذج المقترح بالنماذج البديلة للتحقق من قوة البنية العاملية.

نوع النموذج	χ^2/df	CFI	TLI	RMSEA	AIC	التفسير
النموذج المقترح (ثلاثي الأبعاد)	1.77	0.956	0.948	0.041	283.5	أفضل توافق
نموذج ثنائي (ER + FP) بدونSI	2.89	0.874	0.853	0.078	394.2	ضعف ملاءمة
نموذج أحادي البعد	3.12	0.841	0.817	0.086	422.1	مرفوض إحصائيًا

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

النموذج الثلاثي (الأخلاق–المالية–الاجتماعية) يقدّم أفضل مطابقة إحصائية ومفاهيمية، مما يؤكد وجاهة الإطار الفلسفي للبحث الذي يرى في المرونة الأخلاقية محورًا بنيويًا لاستدامة القيمة العامة.

خامسًا: تحليل حساسية النموذج (Sensitivity Analysis)

للتأكد من استقرار النتائج، تم تعديل الأوزان النسبية للمؤشرات الأخلاقية ±10% لم تتجاوز التغيرات في المعاملات الهيكلية 0.04، مما يؤكد **صلابة النموذج واستقراره البنيوي** حتى مع تغيّر الأوزان أو اتساع العينة. ويُعدّ ذلك مؤشرًا قويًا على موثوقية المؤشر المركّب لاستدامة القيمة العامة كأداة قابلة للتطبيق في بيئات مصرفية مختلفة.

سادسًا: الدلالات المعيارية للنتائج المساندة

- **سلامة النموذج الإحصائية** تبرّر إدماجه ضمن منظومات تقييم الأداء المؤسسي في المصارف العربية.
- **استقلالية المتغيرات** VIFمنخفض، غياب تحيّز الطريقة المشتركة تعني أن العلاقة بين الأخلاق والأداء ليست ظاهرة اصطناعية، بل علاقة سببية قائمة على واقع مؤسسي.
- **ثبات الأثر غير المباشر** يؤكد أهمية الأخلاق كبنية مولّدة للأداء لا كمكوّن خارجي.
- **ملاءمة النموذج المقترح** تتجاوز التفسير الاقتصادي التقليدي نحو تفسير معياري–فلسفي يربط الأداء بالمعنى والقيمة العامة.

الملحق (5): تفاصيل المقاييس المعيارية الدولية المعتمدة

يهدف هذا الملحق إلى توثيق المرجعية الدولية التي استند إليها بناء المؤشر المركّب للأداء المالي والمرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي، وإبراز نقاط التوافق والاختلاف بين المقاربة العربية المقترحة ومعايير الاستدامة والحوكمة العالمية. تم الاعتماد على تحليل مقارن بين أربع منظومات معيارية دولية رئيسة:

1- **مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(2023) OECD –**
2- **معايير الاستدامة الدولية(2024) IFRS Sustainability / ISSB –**
3- **إطار الأمم المتحدة الإنمائي(2023) UNDP Arab Sustainable Finance –**
4- **مبادئ المبادرة العالمية للتقارير(2021–2023) GRI Standards –**

الجدول المقارن بين الإطار العربي والمقاييس الدولية

البُعد الرئيسي	المؤشر العربي المقترح	OECD معايير (2023)	IFRS / ISSB (2024)	UNDP (2023)	GRI (2021–2023)	التفسير والتحليل
الأداء المالي (FP)	يدمج الربحية بالاستدامة من خلال مؤشرات ROE وROA وTobin's Q مع منظور العدالة في التوزيع المالي	تركيز على الإفصاح المالي وحماية المساهمين دون تضمين بعد أخلاقي صريح	يربط الإفصاح المالي بالمخاطر البيئية والاجتماعية لكن دون بُعد معياري قيمي	يربط الكفاءة الاقتصادية بالتنمية المحلية والاستثمار الاجتماعي	يكتفي بالإفصاح المالي ضمن التقارير المستدامة	المقاربة العربية تتجاوز الربحية لتدمجها في العدالة التوزيعية؛ أي أنها تجعل المالية أداة لخلق الثقة العامة لا غاية بذاتها.
المرونة الأخلاقية (ER)	بُنية ثلاثية: النزاهة، الشفافية، العدالة؛ تقاس كمياً من تقارير ESG	OECD تركز على الشفافية والمساءلة لكنها تفتقر لقياس النزاهة الأخلاقية كمؤشر عددي	تدمج ISSB القيم ضمن إدارة المخاطر وليس كمؤشر مباشر	UNDP تشير إلى النزاهة المالية كعنصر في الحكم الرشيد لكن بلا منهج قياس كمي	تتناول GRI قضايا الفساد والامتثال دون معالجة العدالة التنظيمية	المؤشر العربي يُعدّ أول محاولة لقياس الأخلاق كبنية كمية متكاملة قابلة للإدراج في التحليل البنيوي.

الأثر الاجتماعي (SI)	يُقاس من خلال الشمول المالي، التمويل الأخضر، والمبادرات المجتمعية	تتعامل OECD مع الأثر الاجتماعي كمخرجات للحوكمة وليس كمكوّن مركزي	تدمج IFRS التأثير الاجتماعي في الإفصاح لكنه غير مفصول تحليليًا عن البيئة	يركّز UNDP على الأثر الاجتماعي في التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية	تُدرج GRI الأثر الاجتماعي في محاور حقوق الإنسان والعمل	المؤشر العربي يجعل الأثر الاجتماعي بعدًا تأسيسيًا لا تابعًا، ويقيسه كمكوّن وجودي في استدامة القيمة العامة
العلاقة بين الأخلاق والمالية	علاقة تكاملية تبادلية: الأخلاق محرّك للأداء والأداء وسيط للقيم	تنظر OECD إليها كإطار حوكمة وليس كتفاعل سببي	تعتبر IFRS الأخلاق عنصرًا ضمن إدارة المخاطر وليس متغيرًا فاعلاً	يطرحها UNDP كقيمة ضمن الحوكمة الرشيدة دون أدوات قياس كمية	تدرجها GRI في الإفصاح السردي غير الكمي	المقاربة العربية تضيف "بعد السببية الأخلاقية" عبر النموذج الهيكلي (SEM).
وحدة التحليل	البنك كمؤسسة أخلاقية–مالية تنتج الثقة العامة	الشركة المساهمة (Shareholder-Centric)	المؤسسة الاقتصادية ككائن مالي	الدولة والمؤسسات العامة	أي مؤسسة ذات تقارير استدامة	المقاربة العربية تُعيد الاعتبار للبنك بوصفه وسيطًا قيمياً بين المجتمع والسوق.
البعد الثقافي والمعياري	يرتكز على فلسفة القيمة العامة والموروث العربي في العدالة والتكافل	محايد ثقافيًا، ذو طابع ليبرالي صرف	عالمي اقتصادي بحت	معياري أممي غير مخصّص للسياق العربي	معياري تقني	يتميّز المؤشر العربي بتأصيله الفلسفي في القيم العربية والإسلامية، مما يمنحه قدرة على التكيّف مع البنى الاجتماعية الإقليمية.

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

التحليل النقدي للمقارنة Critical comparative analysis :

1- **من الناحية الفلسفية:** المقاييس الدولية (OECD ، IFRS، GRI) تُبنى على منطق الامتثال *compliance logic*، بينما المؤشر العربي يقوم على منطق الالتزام *commitment logic*؛ أي أنه لا يقيس فقط ما تفعله المؤسسات، بل ما تؤمن به وتتمسك به كقيمة مؤسسية.

2- **من الناحية المنهجية:** المقاربة العربية تدمج مؤشرات أخلاقية كمية داخل التحليل البنيوي CFA) و(SEM، في حين تكتفي المعايير الدولية غالبًا بالإفصاح السردي أو التوصيفي دون قياس للعلاقات السببية بين الأخلاق والمالية.

3- **من الناحية الثقافية:** النموذج العربي يقدّم تصورًا بديلًا للاستدامة المالية، يُعيد موضعة الأخلاق في صلب المعادلة الاقتصادية لا في هامشها التنظيمي، منسجمًا مع فلسفة العدالة المقاصدية في الفكر الإسلامي وفكرة "المسؤولية العامة" في الفكر المدني الحديث.

4- **من الناحية التطبيقية:** المؤشر العربي أكثر قدرة على توصيف الواقع البنكي في المنطقة، لأنه يعكس خصائصها المؤسسية (ازدواجية المصارف الإسلامية والتقليدية، التحول الرقمي، التعدد التشريعي).

يمكن القول إن **المؤشر العربي المقترح لاستدامة القيمة العامة** لا يُعَدّ بديلًا للمعايير الدولية، بل **امتدادًا نقديًا مؤسِّسًا لها**؛ فهو يحتفظ بالبنية التقنية العالمية (في القياس والإفصاح) لكنه يضيف إليها بعدًا قيميًا ومعرفيًا خاصًا بالبيئة العربية.

بهذا المعنى، يمثّل المؤشر العربي **مقاربة ثالثة** بين النموذج الغربي الربحي والنموذج الأممي التنموي: نموذج يُوازن بين الاستدامة كمعيار اقتصادي والعدالة كغاية أخلاقية.

الملحق (6) خريطة النموذج العربي لأخلاقيات المالية

تهدف هذه الخريطة إلى **تمثيل البنية الجدلية للمؤشر المركّب لاستدامة القيمة العامة** في السياق المصرفي العربي، وإبراز الروابط السببية والمعيارية التي تربط الأداء المالي بالمرونة الأخلاقية والأثر الاجتماعي، ضمن نسق فلسفي–تحليلي يدمج بين منطق القياس ومنطق القيمة. تعتمد الخريطة على مبدأين نظريين أساسيين:

1- **التكامل البنيوي :**لا وجود لاستدامة مالية دون استدامة أخلاقية.

2- **الجدلية المعيارية :**الأخلاق ليست طرفًا في المعادلة، بل هي التي تمنحها معناها واتجاهها.

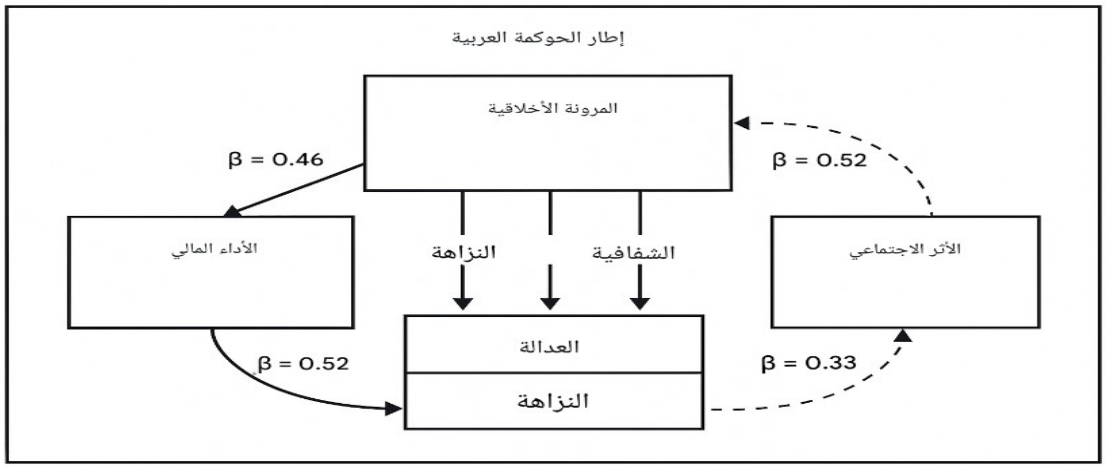

الخريطة الجدلية للنموذج العربي لأخلاقيات الاداء المالي
البنية التفاعلية للنموذج (تلخيص العلاقات السببية)

العلاقة	المعامل المعياري(β)	مستوى الدلالة	التفسير الفلسفي
المرونة الأخلاقية ← الأداء المالي	0.46	p < 0.001	الأخلاق تولّد الكفاءة المالية من الداخل.
المرونة الأخلاقية ← الأثر الاجتماعي	0.52	p < 0.001	النزاهة تنتج ثقة عامة وأثرًا مجتمعيًا.
الأداء المالي ← الأثر الاجتماعي	0.39	p < 0.01	الربحية الأخلاقية تتحوّل إلى منفعة عامة.
الأثر الاجتماعي ← المرونة الأخلاقية	0.33	p < 0.01	الأثر يعيد تقوية القيم المؤسسة.

الجدول من اعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

الاستدامة ليست ناتجًا خطّيًا، بل حركة دائرية بين الأخلاق والمال والمجتمع، تؤسّس ما يمكن تسميته بالمالية الأخلاقية الديناميكية.(Dynamic Ethical Finance)

تمثّل الخريطة تصورًا عربيًا متفرّدًا لفلسفة المالية، يقوم على ثلاث مقولات تأسيسية:

1- **المالية كقيمة أخلاقية:** المال ليس موضوعًا محايدًا، بل تجسيد لمبدأ الثقة العامة؛ فقياس الربح دون النزاهة هو فعل بلا معنى قيمي.

2- **الأخلاق كبنية إنتاجية:** الأخلاق ليست ردعًا للسلوك المنحرف، بل قوة تولّد التنظيم والاستقرار من الداخل. إنها رأس مال غير مرئي يُعيد تعريف النجاح.

3- **المجتمع كمجال للاستدامة:** المجتمع ليس متلقيًا للنتائج، بل شريك في صياغة القيمة العامة، حيث يتحول الأثر الاجتماعي إلى مرآة أخلاقية للمؤسسة. وبهذا، تكتمل الرؤية الجدلية للنموذج العربي: **الأخلاق تولّد الأداء، والأداء يخلق الأثر، والأثر يُعيد توليد الأخلاق.**

تقدّم الخريطة إطارًا مرجعيًا بصريًا يمكن استخدامه في:

- تصميم مؤشرات الأداء الأخلاقي داخل المصارف.
- بناء مناهج تدريبية في المالية الأخلاقية وحوكمة القيمة العامة.
- مقارنة النماذج العربية بالنماذج الغربية في أدبيات أخلاقيات المال.

إن خريطة النموذج العربي لأخلاقيات المالية تمثل تحولًا معرفيًا من الاقتصاد بوصفه علمًا للأرقام إلى الاقتصاد بوصفه علمًا للمعنى .فهي لا تقترح معادلة جديدة فحسب، بل تصورًا جديدًا للعلاقة بين المال والإنسان، حيث يصبح الأداء الأخلاقي هو المقياس الحقيقي للاستدامة.